

**الْبِنِيَّةُ الْعَمِيقَةُ وَمَكَانَتُهَا لَدَى عَبْدِ الْقَاهِرِ**

**الْجُرْجَانِيُّ**

**فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ**

**الدكتورة**

**عائشة قاسم الشماخي**

**أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، وعميدة  
كلية العلوم والآداب (للبنات) في الدرب،  
جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.**



## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد بن عبد الله، النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبَعْدُ:

فإنَّ النظرية التوليدية التحويلية من النظريات المهمة ذائعة الصيت في العصر الحديث، ويرغم كثير من مؤيديها أنها جاءت بما لم يُسبق إليه، ومن ذلك مصطلح البنية العميقة، فأثرت هنا أن أفق على بعض أوجه الاتفاق أو التباين بين بعض الأسس والأفكار التي قامت عليها النظرية التحويلية وبين ما ورد في ثرائنا اللغويِّ الحويِّ العربيِّ؛ وخاصةً عند أحد أقداد العربية، شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني، في كتابه النفيس "دلائل الإعجاز"؛ لتتحقق من الدور الحقيقي الذي أدته آراء نحائنا القدامي في تطوير الدرس اللساني الحديث وإزدهاره، من خلال الوقوف على إرغاصات هذا الدور ومعرفة مدى أصالته، وأماراته؛ فوقع إختيارى على أمرين مهمين في هذه الدراسة، الأول: دراسة "دلائل الإعجاز"، وهو من كتب التراث اللغويِّ العربيِّ الرائدة، والأمر الثاني: دراسة العناصر التحويلية في الجملة العربية؛ المتمثلة في التحويل من البنية العميقة إلى السطحية، فالعناصر التحويلية من الأمور الرئيسية في الفكر التحويلي التوليدي. وتتخص أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أولاً: هذا البحث دراسة تركيبية دلالية في جانبين مهمين؛ هما بعض الجمل والتراكيب العربية، والنموذج اللغوي التحليلي المتمثل في بعض أسس النظرية التوليدية التحويلية.

ثانياً: يعمل هذا البحث على الربط بين الأصالة والمعاصرة، ومحاولة الاستفادة من منجزات اللسانيات الحديثة في إعادة قراءة التراث اللغويِّ العربيِّ.

ثالثاً: يحاول هذا البحث التحقق من مدى التوافق أو التباين بين جهود بعض علماء العربية في التحليل اللغويِّ وبعض أفكار النظرية التوليدية التحويلية، من خلال دراسة كتاب "دلائل الإعجاز".

رابعاً: محاولة فهم بعض المضامين والدلالات في معرفة البنية العميقة؛ باستخدام بعض منجزات علم اللغة الحديث، موصولاً بجهود علماء العربية.

خامساً: محاولة الوقوف على بعض النكت الدلالية والنحوية نتيجة التحويل من البنية العميقة إلى السطحية.

سادساً: يربط هذا البحث الجانب اللغويِّ بالدلاليِّ، وذلك له أهمية خاصة، فالهدف الرئيس من دراسة النحو هو فهم معاني الجمل والتراكيب العربية.

واعتمدت في دراستي هذه على "المنهج الاستقرائي الوصفي" في كثير من الأحيان، وفي بعضها استخدمت ما ينفع مسألة الدراسة ويفيدها ويخدمها من المناهج؛ كالمنهج التاريخي، والتحليلي.. الخ. مرتكزة في الأساس على آراء عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" وعناصر التحويل لدى المدرسة التوليدية التحويلية.

وجاء هذا البحث في ثلاثة مباحث تسبقهم مقدمة وتمهيد، ثم أردفتها بخاتمة؛ لحصنت فيها أهم النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

• المقدمة: ذكرت فيها أسباب الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهجها وخطتها.

• التمهيد: (المفاهيم والمقدمات).

وجاء في مطلبين.

- المطلب الأول: ترجمة موجزة لعبد القاهر الجرجاني.
- المطلب الثاني: التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية.
- الْمُبْحَثُ الْأَوَّلُ: (البنية العميقة للجملَة وعلاقتها بالبنية السطحية).

وجاء في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالجملَة والتركيب.
- المطلب الثاني: التَّعْرِيفُ بِالْبُنْيَةِ الْعَمِيقَةِ وَالْبُنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ.
- المطلب الثالث: مَظَاهِرُ اهْتِمَامِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ بِالْبُنْيَةِ الْعَمِيقَةِ.
- المبحث الثاني: (وسائل التحويل من البنية العميقة إلى السطحية).

وجاء في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التَّحْوِيلُ بِالْحَدْفِ فِي "دلائل الإعجاز".
- المطلب الثاني: التَّحْوِيلُ بِالزِّيَادَةِ فِي "دلائل الإعجاز".
- المطلب الثالث: التَّحْوِيلُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي "دلائل الإعجاز".
- الْمُبْحَثُ الثَّلَاثُ: أَسْبَابُ التَّحْوِيلِ وَأَعْرَاضُهُ وَنَتَائِجُهُ فِي "دلائل الإعجاز".
- الْخَاتِمَةُ: وَفِيهَا أَهَمُّ النَّتَائِجِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يَنْقَعَ بِهَذَا الْبَحْثِ مَنْ يَشَاءُ، وَأَنْ يَكُونَ لِبِنَةِ بِنَاءٍ، لَا مِعْوَلَ هَدْمٍ فِي صَرْحِ مَكْتَبَتِنَا اللُّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا حَلَّاهُ مِنْ إِجَادَةٍ وَتَوْفِيقٍ فَمَنْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا شَابَهُ مِنْ نَقْصٍ وَنَقْصِيرٍ فَمَنْ عِنْدَ نَفْسِي وَالشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ.

## التَّمْهِيدُ: الْمَفَاهِيمُ وَالْمُقَدِّمَاتُ.

### المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَرْجِمَةٌ مُوجِزَةٌ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ<sup>(١)</sup>.

عبدالقاهر، أبو بكر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، واضع أصول البلاغة العرب، شيخ البلاغيين العرب، من أئمة اللغة العربية، فارسي الأصل، جرجاني الدار، ولد في جرجان وعاش فيها دون أن ينتقل إلى غيرها حتى توفي سنة (٤٧١ هـ)، لا نعرف تاريخ ولادته، لأنه نشأ فقيراً، في أسرة رقيقة الحال، ولهذا أيضاً، لم يجد فضلة من مال تُمكنه من أخذ العلم خارج مدينته جرجان، على الرغم من ظهور ولعهُ المُبكر بالعلم والنحو والأدب. وقد عوَّضه الله تعالى عن ذلك بعالمين كبيرين كانا يعيشان في جرجان هما: أبو الحسين بن الحسن بن عبدالوارث الفارسي النحوي، نزيل جرجان، وأبو الحسن القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، قاضي جرجان من قبل صاحب بن عبّاد.

وقد أخذ العلم عن خاله الشيخ أبي علي الفارسي، كما أخذ الأدب على يد القاضي الجرجاني؛ وقرأ كتابه (الوساطة بين المتنبّي وخصومه). وإلى ذلك يُشير ياقوت فيقول: "وكان الشيخ عبدالقاهر الجرجاني قد قرأ عليه، واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخّخ به، وشمخ بأفنه بالانتماء إليه"<sup>(٢)</sup>، وتتلّمذ عبدالقاهر على آثار الشيوخ والعلماء الذين أنجبتهم العربية، فنحن نراه في كتبه ينقل عن: سيبويه، والجاحظ، وأبي علي الفارسي، وابن قتيبة، وقدامة بن جعفر، والأمدي، والقاضي الجرجاني، وأبي هلال العسكري، وأبي أحمد العسكري، وعبدالرحمن بن عيسى الهمداني، والمرزباني، والزجاج، وغيرهم.

وقد ترك عبدالقاهر الجرجاني أثراً مهمة في الشعر والأدب والنحو وعلوم القرآن. من ذلك ديوان في الشعر، وكتب عدة في النحو والصرف نذكر منها كتاب (الإيضاح في النحو) وكتاب (الجمال)، أمّا في الأدب وعلوم القرآن فكان له (إعجاز القرآن) و(الرسالة الشافية في الإعجاز) و(دلّائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، وقد أورد في كتابيه الأخيرين، معظم آرائه في علوم البلاغة العربية.

إنَّ تبخُّر عبدالقاهر الجرجاني في علوم النحو واللغة والبلاغة، جعله يصب اهتمامه على مشاركة المتحدّثين عن الإعجاز جهودهم في الوصول إلى بعض الحقائق. وقد خالف عبدالقاهر الجرجاني الكثيرين رأيهم في الإعجاز، حين زعموا أنّ إعجاز القرآن، إنما هو "بالصرفة"؛ أي: أن الله صرف العرب عن مضاهاة القرآن. فدفع هذه الفكرة بقوة وإصرار، وألح على تبيان فسادها في مؤلفاته عن الإعجاز، مُعتبراً أنّ إعجاز القرآن ليس "بالصرفة"، وإنّما هو في فصاحته وبلاغته.

فالفصاحة والبلاغة، هما مصدر الإعجاز في القرآن، لا عن طريق تخيُّر الألفاظ ولا الموسيقا ولا الاستعارات وألوان المجاز، وإنّما عن طريق النظم، إذ أنّ نظم القرآن وتأليفه، هما مصدر الإعجاز فيه. يقول الجرجاني: "فإذا بطل الذي

أعجزهم من القرآن في شيء مما عدناه.. لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف"<sup>(٣)</sup>.

(١) للاستزادة ينظر ترجمته في: الأعلام، للزركلي (٤/٤٨)، وفوات الوفيات (١/٢٩٧)، ومراة الجنان (٣/١٠١)، وإنباه الرواه (٣/١٨٨)، ووطنقات الشافعية (٣/٢٤٢)، وغيرها.

(٢) معجم الأدباء (٤/١٦).

(٣) دلّائل الإعجاز (ص ٢٩٢).

علمًا أنَّ النَّظْمَ الذي يعنيه إمَّا هو "توحِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم"<sup>(١)</sup>؛ أي: ربط الألفاظ في سياق، يكون وليد الفكر، بحيث ينشأ عن ذلك معنى مقصود بذاته دون سواه. ولهذا كانت المعاني لا الألفاظ هي المقصودة في إحداث النظم والتأليف. فلا نظم في الكلم ولا تأليف حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وبهذا يكون اللفظ تابعاً للمعنى، بحسب ما يقصد فيه ويراد له. ويحدد عبدالقاهر الجرجاني رأيه في ذلك حين يقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجها التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخل بشيء منها"<sup>(٢)</sup>.

وحمل عبدالقاهر الجرجاني على النقاد الذين كانوا ينحازون إلى اللفظ ويُقدِّمونه على المعنى. وكان يحسُّ بوعي نقديٍّ؛ أن ثنائية اللفظ والمعنى عند ابن قتيبة هي خطر على النقد والبلاغة. فتقديم اللفظ، قتل الفكر، لأن الفصاحة ليست في اللفظة، وإمَّا هي في العملية الفكرية التي تصنع تركيباً فصيحاً من الألفاظ. وقال: إنَّ القدماء حين أسبغوا على الألفاظ صفات فارقة، مثل لفظ متمكن ولفظ قلق، إنما مقصودهم المعنى<sup>(٣)</sup>.

وحمل الجرجاني أيضاً على النقاد الذين انحازوا إلى جانب المعنى فقال: "واعلم أنَّ الداء الدوي والذي أعيأ أمره في هذا الباب، غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتقال باللفظ.. فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة وأدباً، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر"<sup>(٤)</sup>، وقد شرح نظرية الجاحظ: "المعاني مطروحة في الطريق"<sup>(٥)</sup>، فقال: "إن الجاحظ يقارن بين الكلم ومادة الصانع. فهو يصنع من الذهب خاتماً والحكم على صنعه ليس من جهة الذهب، وإنما من جهة الخاتم. فالمعنى هو المادة الأولية، والإعجاز هو في الكلام"<sup>(٦)</sup>.

ويشرح الجرجاني، نظرية الصورة المجتمعة من اللفظ والمعنى، ويشبهها بعملية الصياغة أو بالوشى، ويعتبر أن النظم والتأليف هما الإعجاز في الكلام، والذي يُحقِّقه التفاوت. تماماً مثلما يحدث النظم في الإبريسم الذي يحافظ على "العامل العمدي" في إنشاء صورة ما. وقد وضَّح الجرجاني المصطلح النقدي الذي أسماه الصورة في الكلام فقال: "واعلم أنَّ قولنا الصورة، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا.."<sup>(٧)</sup>.

ويتحدَّث عن البيئونة بين معنى ومعنى وصورة وصورة فيقول: "ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيئتين وبينه في الآخر بيئونة في عقولنا وفرقاً.. قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك.. وكفيك قول الجاحظ: وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"<sup>(٨)</sup>.

ويرى الجرجاني أن التفاوت في الصور، هو الطريق لإثبات الإعجاز. فإذا بلغ الأثر الأدبي درجة من التميز لا يلحقه فيها أي أثر آخر، صح أن يسمى معجزاً. أمَّا التأكيد على

(١) دلالات الإعجاز (ص ٢٧٣).

(٢) دلالات الإعجاز (ص ٧٧).

(٣) ينظر: دلالات الإعجاز (ص ٣٤٥).

(٤) دلالات الإعجاز (ص ١٩٤).

(٥) الحيوان (٦٧/٣)، ودلائل الإعجاز (ص ١٩٨).

(٦) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس (ص ٤٣٠).

(٧) دلالات الإعجاز (ص ٣٦٨).

(٨) دلالات الإعجاز (ص ٣٦٩).

الصورة فقد أبعاد عبدالقاهر نفسه عن الخوض في العلاقة بينها وبين "الفاعل" لها أو القوة الفاعلة لها؛ لأنَّ الناقد يستكشف الجمال الفني، وأنَّ طبيعة إعجاز هذه الصورة الجمالية، هي التي تتخذ دليلاً على الفاعل، دون أن تُفضي إلى التحدُّث عن مدى العلاقة بينها وبينه.

فالوحدة الفنية كصورة، أو كنظم أو تأليف لها، هي التي تتخذ مقياساً للإعجاز. والمعنى المعجز، هو الذي ينهض في الأسماع من داخل الصورة المركبة ووحدها، وليس من المادة الأولية، أو من الحقائق الخارجية. وقد أفاد عبدالقاهر هذه النظرية في كتاب النبوة للجاحظ، إذ نقل عنه قوله: "ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها. ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها لغة ولفظاً"<sup>(١)</sup>.

ولعبدالقاهر رأيه في المعنى ومعنى المعنى. وهو نظرياً يتصل بتفاوت الدلالات الناجم عن طريق الصياغة. فالمعنى: هو المفهوم الظاهر في اللفظ. أمَّا معنى المعنى، فمرحلة تتجاوز المعنى الظاهر، إلى المستوى الفني في الكتابة والاستعارة. وفي هذه المرحلة يكون التفاوت في الصورة والصياغة.

إن دراسة معنى المعنى عند الجرجاني، هي التي حفّزته لوضع كتاب (أسرار البلاغة)، حيث درس الجرجاني التشبيه والتمثيل والاستعارة، وألمح إلى أنَّ (معنى المعنى) يقوم على مستويات متفاوتة في الدلالة والتأثير معاً. وقد كانت له وقفته النقدية حين تحدّث عن التناوب بين المكني والصريح وضرورة إعلاء شأن قوة التمثيل من الزاوية العقلية بغية الوصول إلى اللذة النفسية في تتبع صور الجمال.

وأما كتاب (دلائل الإعجاز) فكتابٌ رائدٌ في إعجاز القرآن، قدّم فيه صاحبه نظريته في النظم، تلك النظرية التي تركز بعمق على سياقات القرآن البلاغية، وتستخرج منها أصولاً للبلاغة في سامق درجاتها. كما عرّض المؤلف لمسائل بلاغية أخرى، مثل: التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحقيقة والمجاز، ثم ختم الكتاب بنماذج تحليلية تبرز أهمية النظم. وعدّ بكتابه "دلائل الإعجاز" من أبرز النقاد في تاريخ الأدب، وأثبت ببراعته أنه صاحب نظرية علمية دقيقة، كان هدفه الأساسي منها بيان مدى إعجاز القرآن، الذي بلغ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فكانت بذلك دلائله عُصارة فكره وغاية جهده.

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٩٣).

## المطلب الثاني: التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية.

النظرية التحويلية من أهم النظريات اللغوية وأشهرها في الدرس اللغوي بعامته، والنحوي خاصة في القرن العشرين، ومن المعروف أن هذه النظرية قد ظهرت لدى الغرب وشواهدا في نحو اللغة الإنجليزية لا اللغة العربية، هذه اللغة الأجنبية الغربية التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الهندوأوربية، أما اللغة العربية فتتنتمي إلى مجموعة اللغات السامية، ولكون مؤسس هذه النظرية يؤمن بعالمية اللغة، ورغب في وضع نظرية لغوية صالحة لكل اللغات المكتملة، ومن المعروف أن لكل لغة سماتها وخصائصها المشتركة أو المتفردة، وما بين اللغات البشرية من أوجه اختلاف أو إقفاق واضح وجلي. ولقد ذاع صيت هذه النظرية بعد ترجمتها وانتشار أفكار صاحبها بين أبناء اللغة العربية وعلمائها، وأحدثت هنا عن بعض جوانب هذه النظرية.

• مؤسس النظرية التحويلية: هو: "نعوم إفرام تشومسكي"، ولد في ولاية "فيلادلفيا"، بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٨م، من عائلة يهودية من أصل روسي، حصل على درجته العلمية في اللغويات عام ١٩٥١م من جامعة "بنسلفانيا" بأمريكا، وقد درس إلى جانب علم اللغة الرياضيات والفلسفة والمنطق وغيرها.

عمل عام ١٩٥٥م في جامعة "هارفارد"، ثم انتقل للعمل في معهد "ماساتشوستس للتكنولوجيا I.T.M"، وصار أهم الشخصيات الثقافية اللغوية على مستوى العالم في القرن العشرين، فهو أهم عالم لغوي معاصر، وأحد أكثر العلماء تأثيراً في علم اللغويات الحديثة، وتستخدم نظرياته اللغوية بكثرة في مجالات عدة؛ كعلوم الاتصالات، وعلوم الحاسب الآلي، وعلم النفس، وعلم الأسلوب، وغيرها من العلوم<sup>(١)</sup>.

وكان تشومسكي أحد تلاميذ "هاريس" الذي كان قطباً من أقطاب المدرسة الوصفية، حيث تشومسكي أحد أتباع هذه المدرسة في بدايات حياته، تدرس في منهجها حتى أتقنه إتقاناً تاماً، وكانت كتاباته الأولى لا تخرج عما أتبعه أنصار هذه المدرسة، كما يُذكر أن تشومسكي قد تأثر بـ "برومان جاكوبسن" الذي نادى بمبدأ العموميّات اللغوية بما فيها الصوتية، ويرى أن الأبنية الصوتية المختلفة الموجودة في لغات العالم ما هي إلا مجرد تنوعات ظاهرية تخضع لنظام أساسي عام، فقد كانت هذه الفكرة هي الجوهر والأساس الذي قام عليه منهج تشومسكي الذي يدعى أن هناك عموميّات لغوية في مجال التركيب، وإن كان تشومسكي فضّل تطوير هذه النظرية وإثراءها وتعميقها<sup>(٢)</sup>.

وبدأ تشومسكي الخروج على أفكار المدرسة الوصفية، وذلك في عام ١٩٥٧م عندما أصدر كتابه الأول (في التراكيب النحوية-Syntactic Structure) الذي تقدّم فيه مدرسة علم اللغة الوصفي (Descriptive Linguistics) التي كانت سائدة في الغرب حتى عهد قريب، وقد ميّز بين بنيتين في الجملة؛ هما: البنية العميقة والتركيب السطحي، وأوضح أن البنية الأولى هي أساس الثانية. ولقد إنفصمت عرى العلاقة بينهم بين تلك

(١) ينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين، عبد الله جاد الكريم، (ص ٢٣٨).

(٢) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث، أحمد مختار عمر، (ص ١٠٩)، واللسانيات واللغة العربية، الفهري (ص ٦٥).



المدرسة، وذلك في عام ١٩٦٥م بعد نشر كتابه التاريخي (أوجه النظرية التحويلية)، والذي نشر فيه أسس نظريته اللغوية ورسخها<sup>(١)</sup>.

ولقد تابع كثير من اللغويين، خاصة الأمريكيين تشومسكي في أفكاره، كما أولى العلماء والباحثون العرب اهتماماً كبيراً بالنظرية التحويلية، ومن هؤلاء د. محمد علي الخولي في كتابه "قواعد تحويلية للغة العربية" في عام ١٩٨١م، ود. خليل أحمد عمارة في كتابه "دراسات في ضوء علم اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها" في عام ١٩٨٤م، ود. ميشيل زكريا في كتابه (الأسس التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة") في عام ١٩٨٦م، ود. مارن الواعر في كتابه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" في عام ١٩٨٦م، ود. عبده الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" في عام ١٩٨٨م، ود. محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه "من الأنماط التحويلية في النحو العربي" في عام ١٩٩٠م، وغيرهم الكثير.

● مفهوم النظرية التحويلية: "هي عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، أو هي: تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحولة عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل- البنية العميقة - والقواعد التي تتحكم في تحويل الأصل هي القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية"<sup>(٢)</sup>.

و عليه فإن "التركيب الباطني- العميق- يُعطي المعنى الأساسي للجملة، وهذا التركيب هو تركيب مجرد فرضي، يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن أصبح تركيباً ظاهرياً، وبذلك يكون التركيب الظاهري حقيقة فيزيائية ملموسة؛ وتستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا"<sup>(٣)</sup>. ويمكن تشبيه العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري بالعلاقة بين مدخول التفاعل الكيماوي ومنتوجه، فالتركيب الباطني في اللغة يشبه مدخول التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الداخلة في التفاعل الكيماوي، والتركيب الظاهري في اللغة يشبه منتج التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الناتجة عن التفاعل الكيماوي"<sup>(٤)</sup>.

● أسس النظرية التحويلية: تقوم النظرية التحويلية لدى تشومسكي وأتباعه على عدة أسس؛ من أهمها ما يأتي:

أولاً: التفريق بين الكفاية والأداء. الكفاية: هي قدره إين اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها؛ وقدرته من الناحية النظرية على أن يركب ويفهم عدداً غير محدود من الجمل، ويذكر الصواب منها أو الخطأ.

وأما الأداء: فهو الأداء اللغوي الفعلي لفظاً أو كتابةً.

(١) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، نايف خرما (ص ٢٩٨).

(٢) ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، (ص ١٣).

(٣) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية ، محمد علي الخولي (ص ٢٢).

(٤) ينظر: دراسات لغوية، محمد علي الخولي (ص ٥٢).

ثانياً: التَّمييزُ بَيْنَ البِنْيَةِ العَمِيقَةِ، وَالبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ. (١)

ثالثاً: إعتبارُ الجُمْلَةِ الوَحْدَةِ اللُّغَوِيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ.

رابعاً: القَوَاعِدُ التَّحْوِيلِيَّةُ يَجْمَعُ عِنْدَ إتِّبَاعِهَا جُمْلٌ أَصُولِيَّةٌ لَّا غَيْرَ، كَمَا نُحَدِّدُ كُلَّ الجُمْلِ المُحْتَمَلَةِ فِي اللُّغَةِ. (٢)

وهذه القَوَاعِدُ قَادِرَةٌ عَلَى خَلْقِ الجُمْلِ الصَّحِيحَةِ، فَلَيْسَتْ هِيَ قَوَاعِدَ تَقْلِيدِيَّةٍ؛ لِأَنَّ القَوَاعِدَ التَّقْلِيدِيَّةَ مَعْيَارِيَّةً، بِمَعْنَى أَنَّهُا تَفْتَرِضُ الصَّوَابَ وَالخَطَأَ بِالنَّسْبَةِ لِلكَلَامِ الفِعْلِيِّ الَّذِي يَسْتَعْمَلُهُ النَّاسُ، وَلَيْسَتْ وَصْفِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ وَصْفًا لِلكَلَامِ الفِعْلِيِّ؛ كَمَا هُوَ فِي المَدْرَسَةِ الوَصْفِيَّةِ.

**خامساً: الإِذْرَاقُ اللُّغَوِيُّ وَالفُدْرَةُ اللُّغَوِيَّةُ:** وَهِيَ صِفَاتٌ إِنْسَانِيَّةٌ تَكْمُنُ فِي النَّوعِ البَشَرِيِّ، وَلَيْسَتْ مُكْتَسَبَةً، وَيُسَابَهُ نُشُومِسْكِي هُنَا بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ العَرَبِ؛ أَمثالُ: الفَرَاءُ وَإِبْنُ جَنِّي، وَالعَسْكَرِيُّ، وَالجِرْجَانِيُّ، فِي رُؤْيَيْهِم لِللُّغَةِ؛ عَلَى أَنَّهُا هِبَةٌ مِنَ اللَّهِ لِلإِنْسَانِ. وَإِنَّ مُعْظَمَ الأَسْسِ السَّابِقَةِ نَجْدٌ لِلحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ العَرَبِ أَقْوَالًا تَنْسَابُهُ - إِلَى حَدِّ كَبِيرٍ - مَعَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُشُومِسْكِي، كاعتبارِ الجُمْلَةِ الوَحْدَةِ اللُّغَوِيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ، وَهِيَ مَا يَقُومُ عِلْمُ النَّحْوِ العَرَبِيِّ بِدِرَاسَتِهَا، وَكَذَلِكَ يَحْرُصُ النَّحَاةُ العَرَبُ عَلَى مَعْرِفَةِ البِنْيَةِ العَمِيقَةِ وَرَبْطِهَا بِالبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ لِهَذِهِ الجُمْلَةِ فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ.

وَمِنْ المُمَكَّنِ تَصْنِيفُ القَوَاعِدِ التَّحْوِيلِيَّةِ إِلَى نَوْعَيْنِ: قَوَاعِدَ اخْتِيَارِيَّةٍ وَقَوَاعِدَ إِجْبَارِيَّةٍ، فَالِاخْتِيَارِيَّةُ نَحْوُ: تَحْوِيلِ المَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ إِلَى المَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، وَالإِجْبَارِيَّةُ نَحْوُ: وَضْعِ الحَرَكَاتِ عَلَى نِهَائِيَةِ الكَلِمَاتِ المُعْرَبَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ. (٣)

وَيُمَثِّلُ المَعْنَى مَحُورًا مُهِمًّا، وَرَكِيزَةً أَسَاسِيَّةً فِي النُّظْرِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ العَرَبِيَّةِ وَالعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ "هَنَّاكَ شَعُورًا عَامًّا بِأَنَّ الدَّلَالَهَ هِيَ ذَلِكَ الجَانِبُ العَمِيقُ أَوْ المَهْمُ مِنَ اللُّغَةِ، وَأَنَّ دِرَاسَةَ هَذَا الجَانِبِ الدَّلَالِيِّ بِمَا لَهُ مِنْ صِلَةٍ فِي فَهْمِ الدَّلَالَهَ العَمِيقَةَ لِلُّغَةِ، وَإِدْرَاقَهَا هُوَ الَّذِي يُضْفِي عَلَى الدِّرَاسَةِ اللُّغَوِيَّةِ هَذَا الطَّابِعَ المُبْتَدِئَ وَالمُمَيِّزَ لَهَا". (٤)

• **مَرَحَلَةُ النَّحْوِ التَّحْوِيلِيِّ:** (Transformational): تَتَكُونُ هَذِهِ المَرَحَلَةُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ القَوَاعِدِ التَّحْوِيلِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ لِتَرْكِيبِ أَرْكَانِ الجُمْلَةِ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

أولاً: مَجْمُوعَةُ القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ: وَهِيَ مَجْمُوعَةُ القَوَاعِدِ الَّتِي إِعْتَمَدَ عَلَيْهَا نُشُومِسْكِي، وَهِيَ كَالآتِي:

- (١) الجُمْلَةُ: مَرْكَبُ اسْمِي + مَرْكَبُ فِعْلِي.
- (٢) المَرْكَبُ الفِعْلِيُّ (فِعْلٌ + مَرْكَبُ اسْمِي).
- (٣) المَرْكَبُ الاسْمِيُّ (مَرْكَبُ اسْمِي مَفْرَدٌ أَوْ مَرْكَبُ اسْمِي جَمْع).
- (٤) مَرْكَبُ اسْمِي مَفْرَدٌ (أَدَاةُ تَعْرِيفٍ + اسْم).
- (٥) مَرْكَبُ اسْمِي جَمْعٌ (أَدَاةُ تَعْرِيفٍ + اسْمٌ + عِلَامَةُ الجَمْع).

(١) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث، أحمد مختار عمر، (ص ١٦٣، ١٦٤).

(٢) ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ميشال زكريا (ص ٩).

(٣) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي (ص ٤).

(٤) ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ٢٠٠).

- (٦) أداة تعريف (أل).  
 (٧) الاسم (رجل، كرة، باب، كتاب، إلخ).  
 (٨) الفعل (فعل مساعد + الفعل).  
 (٩) الفعل (ضرب، أخذ، حمل، أكل، فتح... إلخ).  
 (١٠) الفعل المساعد (Aux Tense (+M) (+ have + en) (+be + ing)).  
 (١١) زمن الفعل (مضارع، ماضي).  
 (١٢) صيغ الفعل.<sup>(١)</sup>

• **القواعد التحويلية:** وهي القواعد التي يرى أصحاب المنهج التحويلي الغربي أنها هي التي تقوم بتغيير تركيب إلى آخر؛ مع دراسة العلاقات القائمة بين الجمل، وتخصيص هذه القواعد في الآتي:

- أ- الحذف: مثاله: (أ + ب = ب).  
 ب- التعويض: إحلال عنصر محل آخر، مثاله: (أ = ب).  
 ج- التمدد أو التوسع: مثاله: (أ ب = أب + ج).  
 د- النقل أو الاختصار: مثاله: (أ + ب = ج).  
 هـ- الإضافة أو الزيادة: مثاله: (أ = أ + ب).  
 و- إعادة الترتيب والتبادل: مثاله: (أ + ب = ب + أ).<sup>(٢)</sup>
- وبعبارة أخرى يرى بعض الدارسين في إطار ما يُسمى بالمنهج التحويلي المتكامل أن التحويل جزء من النظرية اللغوية؛ بغض النظر عن المناهج اللسانية المختلفة، وأن بعض الباحثين يعتقد أن التحويلات النحوية هي النحو التحويلي، وأن الأمر ليس كذلك بكل تأكيد، بل هي جزء مما يسميه النحو التكاملي.
- وقسم وسائل التحويل إلى أربعة:
- ١- التحويل بالإضافات: ويشمل: الزيادة، والتوسعة، والامتداد.
  - ٢- التحويل الاختزالي: ويشمل: الحذف، والتضييق.
  - ٣- التحويل الاستبدالي: ويشمل التقديم والتأخير، والإحلال.
  - ٤- التحويل بالدمج.
  - ٥- التحويل المركب: وهو الذي يتضمن نوعين أو أكثر من التحويل.<sup>(٣)</sup>

وهذا الرأي صحيح أيضاً؛ لأن التحويل وسيلة تركيبية في النحو تسلكه جميع اللغات وجميع الأنحاء لا يخص لغة دون غيرها ولا منهجاً دون غيره، فكل من يفهم حقيقة نحو اللغة يعرف أن المتكلم يسلك نهج التحويل؛ لتحقيق غايات تعبيرية، ومعان وأغراض يوضع لها الكلام؛ نحو قول النحاة قديماً: "إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته"، يقول سيبويه: "وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانيهم ويعنيانهم"<sup>(٤)</sup>، فالتحويل بالتقديم غاية التعبيرية العناية والاهتمام، وهو ما

(١) ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١٣٦).

(٢) ينظر: تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، صبري إبراهيم السيد (ص ١١٨).

(٣) ينظر: اللسانيات: النشأة والتطور، أحمد مؤمن، دار المطبوعات الجامعية، الرباط، ٢٠٠٥م، (ص ٢٤٥-٢٥٢).

(٤) الكتاب، سيبويه (٣٤/)، وينظر: المفصل، الزمخشري (١/٢٩٨)، وشرح المفصل، ابن يعيش (٤/١٢٦)، وغيرها.

يُسَمِّيهِ الْمُحَدِّثُونَ "الْبُرُوزَ الدَّلَالِي". إِذَنْ فَالتَّحْوِيلُ هُوَ إِبْتِدَاءُ جُزْءٍ مِنَ اللُّغَةِ الْمَوْصُوفَةِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنَ اللُّغَةِ الْوَاصِفَةِ.

### • أَمِيَّةُ النَّظَرِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ فِي الدَّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ:

لقد أَكَّدَ العُلَمَاءُ وَالبَاحِثُونَ أَمِيَّةَ الإِتِّجَاهِ التَّحْوِيلِي فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ بَعَامَّةٍ، وَالتَّحْوِي بِخَاصَّةٍ، يَقُولُ الدِّكْتُورُ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الخَوْلِي: "إِنَّ مِنْ أُبْرَزِ أَهْدَافِ أَيِّ تَحْلِيلٍ لُغَوِيٍّ شَامِلٍ أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ جُمْلَةِ اللُّغَةِ مَوْضُوعِ التَّحْلِيلِ الصَّحِيحَةِ نَحْوِيًّا، وَالجُمْلِ غَيْرِ الصَّحِيحَةِ نَحْوِيًّا، ثُمَّ أَنْ يَكشِفَ عَن حَقِيقَةِ تَرْكِيبِ الجُمْلَةِ الصَّحِيحَةِ"<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مَا حَقَّقْتَهُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةُ، وَيَقُولُ جُونُ لِيُونَز: "إِنَّ النَّحْوَ التَّحْوِيلِيَّ هُوَ أَفْضَلُ نَظَرِيَّةٍ ظَهَرَتْ حَتَّى الْآنَ لَوْصَفِ تَرْكِيبِ اللُّغَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَتَفْسِيرِهَا بِطَرِيقَةٍ مَنَهْجِيَّةٍ"<sup>(٢)</sup>.

كَمَا تَسْتَطِيعُ القَوَاعِدُ التَّحْوِيلِيَّةُ أَنْ تُفَسِّرَ كَيْفَ يَقْدِرُ المَرءُ أَنْ يَحْكُمَ أَنْ جُمْلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مُتَرَادِفَتَانِ فِي مَعْنَاهُمَا، رَغْمَ أَنْ تَرَكَيبُهُمَا الظَّاهِرَةُ مُتَبَايِنَةٌ، وَبِالطَّبَعِ فَالتَّفْسِيرُ الَّذِي تُقَدِّمُهُ النَّظَرِيَّةُ التَّحْوِيلِيَّةُ هُوَ أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ التَّرَاكيبُ الظَّاهِرِيَّةُ لِعِدَّةِ جُمْلٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلِكِنِّهَا جَمِيعًا ذَاتُ تَرْكِيبٍ بَاطِنِيٍّ وَاحِدٍ، وَهَذَا الإِسْتِرَاكُ فِي التَّركِيبِ البَاطِنِ هُوَ السَّبَبُ فِي تَطَابُقِهَا فِي المَعْنَى، كَمَا تَسْتَطِيعُ هَذِهِ القَوَاعِدُ تَفْسِيرَ كَيْفَ يَسْتَطِيعُ المَرءُ أَنْ يَحْكُمَ أَنْ جُمْلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ فِي التَّركِيبِ الظَّاهِرِيِّ غَيْرِ مُتَوَازِنَتَيْنِ فِي العِلَاقَةِ المَعْنَوِيَّةِ.<sup>(٣)</sup>

وَتَقَدِّمُ هَذِهِ القَوَاعِدُ التَّحْوِيلِيَّةُ تَفْسِيرًا مُفْتَعًا لِقُدْرَةِ المَرءِ عَلَى إِيْتِاجِ عَدَدٍ لَا نِهَائِيٍّ مِنَ الجُمْلِ الجَدِيدَةِ مَعَ فَهْمِهِ لَهَا، وَتَمْتِيزُ هَذِهِ القَوَاعِدُ بِقُدْرَتِهَا عَلَى تَحْلِيلِ أَنْمَاطِ الجُمْلِ البَسِيطَةِ وَالمُعْقَدَةِ، كَمَا أَنَّ صَاحِبَ هَذَا الإِتِّجَاهِ "يُعَدُّ الوَحِيدُ مِنْ بَيْنِ اللُّغَوِيِّينَ الَّذِي اسْتِطَاعَ- أَوْ حَاولَ- أَنْ يَرْبُطَ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالتَّحْوِيلِ بِطَرِيقَةٍ بَسْرِيَّةٍ، بِشَكْلِ جَعَلَ آرَاءَهُ عَنِ الطَّبِيعَةِ البَسْرِيَّةِ تُعَدِّي آرَاءَهُ فِي اللُّغَةِ، وَآرَؤُهُ فِي اللُّغَةِ يَدُورُهَا تُعَدِّي آرَاءَهُ فِي النَّفْسِ البَسْرِيَّةِ"<sup>(٤)</sup>، وَالأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ المَنَهْجَ التَّحْوِيلِيَّ يُعَدُّ طَرِيقَةً جَدِيدَةً لِلنَّظَرِ إِلَى بَعْضِ الأَفْكَارِ التَّقْلِيدِيَّةِ لِلُّغَةِ وَدِرَاسَتِهَا بِمَنْظُورٍ جَدِيدٍ، كَمَا أَنَّهُ يَسْتَعْمِدُ مَنَهْجًا ثَابِتًا فِي الوَصْفِ وَالتَّحْلِيلِ.

(١) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي (ص ٢١).

(٢) ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ٣٢).

(٣) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي (ص ٢٦).

(٤) محاضرات في علم اللغة الحديث، أحمد مختار عمر، (ص ١٦٤).

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ الْبُنْيَةُ الْعَمِيقَةُ لِلْجُمْلَةِ وَعَاقِبَتُهَا بِالْبُنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِالْجُمْلَةِ وَالتَّرْكِيبُ.

### • أولاً: التعريف بالجملة:

لَقَدْ تَنَاوَلَ النُّحَاةُ الْقَدَمَاءُ عَنَّا صِرَ الْجُمْلَةَ وَوَضَائِفَهَا النُّحَوِيَّةَ الْمُتَعَدِّدَةَ، كَمَا فَطَنُوا إِلَى الْعَلَاقَةِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ، وَحَاجَةَ كُلِّ جُزْءٍ إِلَى الْآخَرَ وَتَأْتِيرِهِ فِيهِ. وَمَعَ هَذَا الْفَهْمِ لَمْ تُكُنِ الْجُمْلَةُ هِيَ عِمَادَ الدِّرَاسَةِ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ إِنَّهُمْ لَمْ يُحَدِّثُوا الصُّورَ الشَّكْلِيَّةَ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَحْدِيدًا دَقِيقًا، فَالْكِتَابُ لِسَبِيحِهِ (ت ١٨٠هـ) عَلَى شَهْرَتِهِ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْجُمْلَةَ مُصْطَلَحًا نَحْوِيًّا، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَهَا بِمَعْنَاهَا اللُّغَوِيَّةَ، وَقَدْ وَرَدَتْ مُفْرَدَةً وَجَمْعًا (جملة، جُمَل) فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ بِمَعْنَاهَا اللُّغَوِيَّةُ<sup>(١)</sup>؛ أَي: بِمَعْنَاهَا الْوَارِدُ فِي مُعْجَمَاتِ اللُّغَةِ، وَالدَّالُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالضَّمِّ وَالْإِجْمَالِ.

يقول ابن فارس: "الجيم والميم واللام أصلان، أحدهما تجمع وعظم الخلق، والآخر: حُسْنٌ، فالأول قولك: أجملت الشيء، وهذا جملة الشيء، وأجملته: حصلته"<sup>(٢)</sup>. ويقول ابن منظور: "الجملة: واحد الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب: كذلك"<sup>(٣)</sup>. ويُعَدُّ الْفَرَاءُ (ت ٢٠٧هـ) مِنْ أَدَمِ النُّحَاةِ الَّذِينَ اسْتَعْمَلُوا مُصْطَلَحَ (الجملة) فِي كِتَابِهِ (معاني القرآن)، وَذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) [طه ١٢٨/٢٠]، فَقَالَ: "أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ" يَبِينُ لَهُمْ إِذَا نَظَرُوا، (كَمْ أَهْلَكْنَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، لَا يَكُونُ غَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ: أَوْلَمْ يَبِينْ لَكَ مَنْ يَعْمَلُ خَيْرًا يُجْزَى بِهِ، فَجُمْلَةُ الْكَلَامِ فِيهَا مَعْنَى رَفْعٍ<sup>(٤)</sup>. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ" [الأعراف ١٩٣/٧] فِيهِ شَيْءٌ يَرْفَعُ (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ)، لَا يَظْهَرُ مَعَ الْاسْتِفْهَامِ، وَلَوْ قُلْتُمْ: سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ صَمْتَكُمْ وَدَعَاؤَكُمْ؛ تَبِينُ الرِّفْعِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ<sup>(٥)</sup>.

وقد عرّف ابن جنّي في الخصائص الكلاميّة بأنه "كلُّ لفظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٍ لِمَعْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النُّحَوِيُّونَ الْجُمْلَةَ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَقَامَ مُحَمَّدٌ، وَضُرِبَ سَعِيدٌ، وَفِي الدَّارِ أَبُوكَ، وَصَه، وَمَه، وَرَوِيذًا، وَحَاءٌ، وَعَاءٌ فِي الْأَصْوَاتِ، وَحَسٌّ، وَلَبٌّ، وَأَفٌّ، وَأَوْهٌ. فَكُلُّ لَفْظٍ اسْتَقْلَلَتْ بِنَفْسِهِ، وَجَنِبَتْ مِنْهُ ثَمَرَةٌ مَعْنَاهُ فَهُوَ كَلَامٌ"<sup>(٦)</sup>. وَعَرَّفَ ابْنُ جَنِّي الْجُمْلَةَ فِي كِتَابِهِ اللَّمَعَ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِلْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَهِيَ كُلُّ كَلَامٍ مُفِيدٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جُمْلَةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَجُمْلَةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب (٢١٧/١ و ١٦/٤) و (٢٧/٤).

(٢) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (٤٨١/١).

(٣) لسان العرب، ابن منظور (٥٠٣/١).

(٤) معاني القرآن، الفراء (١٠٩/٢).

(٥) المصدر نفسه (١٠٩/٢).

(٦) الخصائص، ابن جنّي (١٧/١).

(٧) اللمع، ابن جنّي (ص ٢٦).

أما الشريف الجرجاني فقد عرّف الجملة بقوله: "الجملة عِبَارَةٌ عَنْ مُرَكَّبٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، سِوَاءً أَفَادَ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ قَانِمٌ، أَوْ لَمْ يَفِدْ كَقَوْلِكَ: إِنْ يُكْرَمَنِي، فَإِنَّهُ جَمَلَةٌ لَا تُفِيدُ إِلَّا بَعْدَ مَجِيءِ الْجَوَابِ، فَتَكُونُ الْجَمَلَةُ أَعَمَّ مِنَ الْكَلَامِ مُطْلَقًا"<sup>(١)</sup>.

أما الجملة عند التحويليين فتقوم على الإسناد<sup>(٢)</sup>؛ أي: التركيب ذلك أن الاسم والفعل عندهم يشكلان "عنصرين أساسيين في الإنجليزية، ومن السهل إثبات أنهما عنصران أساسيان في كلِّ لِسَانٍ آخَرَ نَعْرِفُهُ"<sup>(٣)</sup>، حيثُ ليس "في الدُّنْيَا كَلَامٌ فِي أَيِّ لُغَةٍ إِلَّا وَفِيهِ مُخَدِّثٌ وَمُخَدِّثٌ بِهِ فِي أَيِّ شَكْلِ كَانَ"<sup>(٤)</sup>، ومن هُنَا فَالْجَمَلَةُ فِعْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ إِسْمِيَّةً<sup>(٥)</sup> تَتَشَكَّلُ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَهَمَا مَا أَصْطَلَحَ عَلَيَّ تَسْمِيَتُهُمَا بِالْعُمْدَةِ أَوْ النَّوَاةِ، أَمَّا مَا زَادَ عَنْهُمَا فَهُوَ فَضْلُهُ أَوْ مَا يُعْرَفُ عِنْدَ التَّحْوِيلِيِّينَ بِالِامْتِدَادِ، وَهُوَ "كُلُّ جُزْءٍ مِنَ النَّصِّ يُمَكِّنُ حَذْفَهُ دُونَ أَنْ تَتَغَيَّرَ الْعِلَاقَاتُ بَيْنَ بَاقِيِ عُنَاصِرِ الْجَمَلَةِ"<sup>(٦)</sup>.

### • ثانيًا: التعريف بالتركيب:

إنَّ لِلتَّرْكِيبِ مَعْنَى مُعْجَمِيًّا خَاصًّا وَدَلَالِيًّا أَصْطَلَحَ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ: رَكِبَ فُلَانٌ الشَّيْءَ تَرْكِيبًا، أَي: وَضَعَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، "فَالتَّرْكِيبُ لُغَةٌ هُوَ شَيْءٌ حَسَنُ التَّرْكِيبِ، وَتَقُولُ فِي تَرْكِيبِ الْفَصِّ فِي الْخَاتَمِ، وَالنَّصْلِ فِي السَّهْمِ رَكِبْتَهُ فَتَرْكَبُ، فَهُوَ مُرَكَّبٌ، وَرَكِيبٌ، وَالمُرَكَّبُ أَيْضًا الْأَصْلُ وَالمُنْبِتُ"<sup>(٧)</sup>.

وَلِلتَّرْكِيبِ دَلَالَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَهُوَ التَّرْكِيبُ، وَقِيلَ: هُوَ جَمْعُ الحُرُوفِ البَسِيطَةِ وَنَظْمُهَا؛ لِتَكُونُ كَلِمَةً أَوْ جَمْعَ حَرْفَيْنِ مِنْ أَحْرَفِ المَعَانِي، لِبِنَاءِ حَرْفٍ مَعْنَى آخَرَ يُؤَدِّي مَعْنَى مُخْتَلَفًا يَقُولُ غَازِي طَلِيْمَاتٍ: "وَخُلَاصَةُ القَوْلِ فِي تَرْكِيبِ الْجَمَلَةِ أَنَّهَا مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهِمَا أَلْفَاظًا تَكْمَلُ المَعَانِي كَالْمَفَاعِيلِ وَالظُرُوفِ كَانَ لَكَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الفَضَلَاتُ مَهْمَا تَكَثَّرَ لَا تَصْنَعُ جَمَلَةً أُخْرَى، وَلَا تَجْعَلُ الْجَمَلَةَ الْوَاحِدَةَ جَمَلَتَيْنِ"<sup>(٨)</sup>.

وَإِنَّ لِلتَّرْكِيبِ مَعْنَى خَاصًّا عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ تَخْصُّصَاتِهِمْ، فَالْقَدَمَاءُ يُدْرَجُونَ مَعْنَاهُ فِي بَابِ

المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ، يَقُولُ صَاحِبُ الْكِتَابِ: "المُسْنَدُ وَالمُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَهَمَا مَا لَا يُعْنِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَجِدُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُ بَدَأً، فَمِنْ ذَلِكَ الْإِسْمُ الْمُبْتَدَأُ، الْمَبْنِي عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ، وَهَذَا أَخُوكَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ، فَلَا يَدُ لِلْفِعْلِ مِنَ الْإِسْمِ كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِسْمِ الْأَوَّلِ بَدْءٌ مِنَ الْآخَرِ فِي الْإِبْتِدَاءِ"<sup>(٩)</sup>. فَعَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ، وَهَذَا أَخُوكَ؛ تَرْكِيبٌ.

(١) التعريفات، الجرجاني (ص ١٠٦).

(٢) ينظر: اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات (ص ٧١، ٨٦، ٧٢).

(٣) أئمة النحاة في التاريخ، محمد محمود غالي (ص ١٢).

(٤) الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح (ص ١٠).

(٥) ينظر: نحو الجمل، عبد العزيز محمد يوسف الهادي، تحقيق: الدكتور مختار بوعناني، الفجر للكتابة والنشر، ١٩٩٤م (ص ٢٩).

(٦) اللسانيات وقضايا العربية، مصطفى حركات (ص ٧٢).

(٧) لسان العرب (٤٣٢/١) مادة (ركب).

(٨) في علم اللغة، غازي طليمات، دار طلاس للطباعة، ط ٢، دمشق، ٢٠٠٠م (ص ١٨٨).

(٩) الكتاب (٢٣/١).

أما حديثاً فقد إصطلح علماء اللغة على أن التركيب يُفصّل به الأشكال التي يدل فيها اللفظ على معنى غير مُفردٍ، سواءً كان هذا المعنى تاماً يحسن السكوت عليه<sup>(١)</sup>. (فـ عبد الله أخوك، وهذا أخوك) تركيب. وإن مفهوم التركيب يشمل الجملة في جميع صورها بسيطة، أم مركبة، كبرى أم صغرى.

ويُضحّ مِمَّا سبق أن مفهوم التركيب لا يقف عند حدّ الكلمة المفردة وما يتعلّق بها من ظواهر لغوية، وإنما يهتم بالكلمة المؤلّفة مع غيرها داخل النصّ في جملة أو عبارة؛ وذلك لأنّ الكلمات المؤلّفة داخل أيّ نصّ؛ سواءً أكان النصّ جملة أو عبارة أو أيّ نوع من أنواع السياق اللغويّ ما هي إلاّ صورة لفظية لما يكون في ذهن المتكلم من تاليف بين الصور الذهنية التي يُريد أن يقلّها إلى ذهن مُستمع، فهو لا يقولها إلاّ عن طريق كلمات تألّف ليعضها مع بعض مكونة عبارة أو جملة ذات مدلول مُعيّن.

ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة الأجزاء الأساسية المكوّنة للتركيب من فعل، واسم، وحرف، وما لها من وظائف لغوية في تكوين الجملة، وما يطرأ عليها من ظواهر شتى؛ مثل: التقديم والتأخير، والدّكر والحذف وغيرها.

كما اهتمّ الدرس اللغويّ بدراسة متعلّقات الأسماء والأفعال كأجزاء أساسية للتركيب، يقوم عليها تمام المعنى، فدرّس المفعولات، والتوابع، وبَحَثَ في الاستفهام والنفي والشرط والتوكيد، وغيرها مِمَّا يطرأ على الجمل في تركيبها المختلفة<sup>(٢)</sup>.

ويُضحّ مِمَّا سبق أنّ الكلمة تركيب، والجملة بنوعها الاسميّة والفعلية تركيب، والعبارة تركيب، والنصّ تركيب، غير أنّ الجملة هي أهمّ مكوّن تركيب، ولذلك لأنّها تحتوي على ركني الإسناد؛ وهما: المُبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، لذلك ستهتم الدراسة بالجملة وتحليلها ومعرفة أحوال المسند والمسند إليه، ومن ثمّ تُكتشف الدّراسة عن دلالات التركيب.

وإذا كان معنى التركيب اصطلاحاً هو: ضم الأشياء بعضها إلى بعض في نحو الجملة، فإنّ هذا يحتاج إلى أن تضمّ الكلمات بعضها إلى بعض بنظام معين، خاص بال لغة المعينة متعارف عليه عند متكلميها. وقد أشار الجرجاني إلى هذا في نظرية النظم بقوله: "معلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"<sup>(٣)</sup>.

ومن الواضح أنّنا لا نفيّد من اللغة معنى إلاّ إذا انّظمت كلماتها بعضها ببعض؛ لأنّ المعاني تكمن في ضوء هذا الترابط وهذه الصّلات بين الكلمات، "وكلماً كان النظم جيّداً كانت المعاني أكثر وضوحاً"<sup>(٤)</sup> وعلى هذا فإنّ الكلمات تنتظم لتكون جملة فعلية أو اسمية أو عبارة<sup>(٥)</sup> تتكوّن من عددٍ من الجمل أو نصّاً يحوي عدداً من العبارات، وكلّها تُسمّى تراكيب. والجملة في العربية نوعان: **الجملة الاسميّة**: هي التي يتصدّرها الاسم مع وقوعه ركناً أساسياً فيها، وتتكوّن من المُبتدأ والخبر. **والجملة الفعلية**: هي التي يكون فيها المسند

(١) مغني اللبيب، ابن هشام (ص ٤٩٠).

(٢) مغني اللبيب، (٤٩٠/١).

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص ١٣).

(٤) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى (٣٦/١).

(٥) العبارة هي: (مجموع كلمات لا تولّف جملة كاملة، ولكنها تضمّن معنى مُعيّناً، وتُصاغ صياغة سليمة من الناحيتين اللغوية والنحوية)، معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير (ص ٤).

فعلاً، فالتركيبُ الأساسُ للجُملةِ الفعليَّةِ يتكوَّن من الفعلِ مُسنَدًا، والفاعلِ أو نائبه مسنداً إليهما. ويأتي الفعل على صورته الأصلية مبنياً للمعلوم، وعلى غيرها مبنياً للمجهول، حيث ينوب المفعول به عن الفاعل في هذه الحالة. وقد يأتي مبنياً للمعلوم ولازمًا، فتتكون علاقة الإسناد من فعل وفاعل ومفعول به واحداً أو أكثر بحسب حاجة الفعل المتعدي إلى مفاعيل. إضافة إلى المكملات في الجملة الفعلية التي قد ترد مع الفعل<sup>(١)</sup>. يقول الرضوي في شرح الكافية: "الجُملةُ في الأصلُ كلامٌ مُستقلٌ، فإذا قُصِدَتْ جَعَلَهَا جِزْءَ الكلامِ فلا بُدَّ مِنْ رَابِطَةٍ تُرْبِطُهَا بِالْجِزْءِ الْآخَرِ"<sup>(٢)</sup>.

### وَعَلَقَاتُ الرَّبْطِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ هِيَ<sup>(٣)</sup>:

١- الرَّبْطُ بِالتَّجَاوُرِ: ويُقصدُ بذلك الجملة المركبة من جملة أساسية وجملة - أو عدة جمل - فرعية متجاورة مرتبطة بالجملة الأساسية برابط معنوي، وقد تشغل الجملة المتجاورة وظيفة نحوية بالنسبة للجملة الأساسية وقد لا تشغل، ويمكن أن يكون أحد عنصري الجملة الأساسية أو كلاهما جملة.

٢- الرَّبْطُ بِالتَّبَعِيَّةِ: ويُقصدُ بذلك الجُملةَ المُركَّبةَ مِنْ جُمْلَةٍ أُسَاسِيَّةٍ وَجُمْلَةٍ أَوْ عِدَّةِ جُمَلٍ تَابِعَةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِالْجُمْلَةِ الْأُسَاسِيَّةِ مِنْ خِلالِ رَابِطٍ لَفْظِيٍّ، وَأَدَوَاتُ الرَّبْطِ الْأُسَاسِيَّةِ: أَنْ الْمُسْتَدَّةُ، أَنْ الْمُخَفَّفَةُ، مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَوَالِ الْحَالِ. وَمَا يَحِلُّ مَحَلَّ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَابِطِ، مِثْلُ: "عَلَى أَنْ، عَلَى مَا، لَمَّا، حَتَّى، طَالَمَا، كَثُرَ مَا، مَا دَامَ، قَبْلَ مَا، بَعْدَ مَا، قَبْلَ أَنْ، بَعْدَ أَنْ،...". لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْأَدَوَاتِ (أَنْ) بِنُوعِهَا، وَتُسْتَعْمَدُ الْمُخَفَّفَةُ لِلتَّبَعِيَّةِ عَنِ الرَّغْبَةِ وَالتَّيَّةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: "أُرِيدُ أَنْ أَذْهَبَ"، وَتُسْتَعْمَدُ الْآخَرَى لِلتَّبَعِيَّةِ عَنِ الْحَقَائِقِ وَالتَّوَكِيدِ، وَالجَمَلُ التَّابِعَةُ لِأَبْدُ أَنْ تَشْغَلَ وَظِيفَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْجُمْلَةِ الْأُسَاسِيَّةِ فِي إِطَارِ جُمْلَةٍ الْمِثْلِ الْمُرْكَبِ.

وإِذَا وَوَالِ الْحَالِ الْوِظِيفَةُ الْأُسَاسِيَّةُ لَهُ أَنَّهُ رَابِطٌ عَطْفِيٌّ غَيْرُ أَنَّهُ يَأْتِي حَامِلًا مَدْلُولُ الْفَاءِ النَّاصِبَةِ لِلْمِضَارِعِ كَقَوْلِهِمْ "لِيَقْتُلَنَّ هَؤُلَاءِ التَّلَاثَةَ وَيُرِيحُوا الْعِبَادَ مِنْهُمْ"، وَيَأْتِي مُتَبَوِّعًا بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ تَعْبُرُ عَنِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِمْ: "سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَدْعُو اللَّهَ وَهُوَ يَقُولُ"، وَ"عَشَقَهَا وَهُوَ غِلَامٌ"، وَيَأْتِي مُتَبَوِّعًا بِ(جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَابِعَةٍ) فِي الْمَاضِي مَسْبُوقَةٌ بِقَدْ أَوْ غَيْرِ مَسْبُوقَةٌ؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَاضِي الْبَعِيدِ، كَمَا فِي الْآيَةِ ﴿هُوَ عَلِيٌّ هَيْئًا وَقَدْ خَلَقْتُهُ﴾ [مريم: ٩].

٣- الرَّبْطُ بِالْأَزْدِوِاجِ: وَيُقصدُ بِالْجُمْلَةِ الْمَزْدُوجَةِ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْمَكُونَةُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ مُرْتَبِطَتَيْنِ بِرَابِطٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ رَابِطٍ لَفْظِيٍّ؛ إِحْدَاهُمَا نَتِيجَةُ لِالْآخَرَى، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى اِحْتِمَالِ مُحَقَّقٍ أَوْ اِحْتِمَالٍ فِيهِ شَكٌّ أَوْ اِحْتِمَالِ غَيْرِ مُحَقَّقٍ. وَالْجُمْلَةُ الْمَزْدُوجَةُ هِيَ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ عِنْدَ النَّحْوِ، أَوْ الْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ الْمُتَمَضِّمَةُ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَزْدُوجَةَ هِيَ جُمْلَةٌ مُرْكَبَةٌ مِنْ جُمْلَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا أُسَاسِيَّةٌ، وَالْآخَرَى فَرَعِيَّةٌ، وَهِيَ تُسْتَعْمَدُ لِتَدُلَّ عَلَى اِحْتِمَالِ وُقُوعِ الْحَدِثِ أَوْ عَدَمِ وُقُوعِهِ، أَوْ افْتِرَاضِ مُحَقَّقٍ أَوْ افْتِرَاضِ غَيْرِ مُحَقَّقٍ. وَالْجُمْلَةُ الْفَرَعِيَّةُ تَرْتَبِطُ بِالْجُمْلَةِ الْأُسَاسِيَّةِ بِرَابِطٍ لَفْظِيٍّ (أَدَوَاتِ الشَّرْطِ)، وَقَدْ يُحَدَفُ هَذَا الرَّابِطُ فَيَقْدَرُ، وَذَلِكَ فِي (جُمْلَةِ الطَّلَبِ وَجَوَابِهِ).

(١) الجملة الفعلية، علي أبو المكارم (٣٧/١).

(٢) شرح الكافية، رضي الدين الاسترلابي (٢٣٨/١).

(٣) للاستزادة ينظر: أنظمة الربط في العربية، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٣م (ص ٧) وما بعدها، والربط وأثره في التراكيب العربية، حمزة النشترني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام السابع عشرة، العددان السابع والثامن والستون، رجب - ذو الحجة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م (ص ١٣٨).



٤- **الرِّبْطُ بِالْعَطْفِ:** ويُقصدُ بذلكَ عَطْفُ جُمْلَةٍ أو عَدَّةِ جُمَلٍ فَرَعِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ أُسَاسِيَّةٍ فِي إِطَارِ جُمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ بِ"عَطْفِ الْجُمْلِ". يَقُولُ بِلَاشِير<sup>(١)</sup>: مِثْلَمَا عَرَفْتَ الْعَرَبِيَّةَ الْفَصْحَى الرَّبْطَ بَيْنَ الْجُمْلِ بِالتَّجَاوُرِ وَبِالتَّبَعِيَّةِ عَرَفْتَ أَيْضًا الرَّبْطَ بَيْنَ الْجُمْلِ بِالْعَطْفِ، بِاسْتِخْدَامِ رَابِطٍ عَطْفِيٍّ مِثْمَلًا فِي "الواو، الفاء، ثم، بل..." وَهَذَا الرَّابِطُ يَسْتُخْدَمُ لِلرَّبْطِ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ وَبَيْنَ الْجُمْلِ، أَيْ يَدْخُلُ رَابِطًا بَيْنَ مَفْرَدَاتِ الْجُمْلَةِ الْبَسِيطَةِ، وَيَدْخُلُ رَابِطًا بَيْنَ عُنْصُرَاتِ الْجُمْلَةِ الْمُرَكَّبَةِ.

وَالْأَسَاسُ الَّذِي صَنَّفْنَا الْجُمْلَ بِنَاءً عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ بَسِيطَةً أَوْ مُرَكَّبَةً هُوَ "إِسْنَادِيَّةُ التَّرْكِيبِ مَعَ إِفَادَةِ الْمَعْنَى"، فَالْجُمْلَةُ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى عُنْصُرَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ (مَسْنَدٌ وَمَسْنَدٌ إِلَيْهِ) مَفِيدَةٌ مَعْنَى مَا هِيَ جُمْلَةٌ بَسِيطَةٌ؛ فَإِنْ اكَتَفَتْ بِهِمَا فَهِيَ جُمْلَةٌ نَوَاطِ، وَالجُمْلَةُ النَّوَاطِ هِيَ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى عُنْصُرَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ لِتَكْوِينِهَا مَعَ إِفَادَةِ مَعْنَى بِهِمَا، وَعُنْصُرَاهَا الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ، الْفِعْلُ هُوَ الْمَسْنَدُ وَالْفَاعِلُ هُوَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ. أَوْ جُمْلَةٌ دُنْيَا، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَيْهَا عُنْصُرٌ تَوْسِيعِيٌّ فِي جُمْلَةٍ مُوسَّعَةٍ (أَي: مُكَوَّنَةٌ مِنْ جُمْلَةٍ نَوَاطِ وَعُنْصُرٍ تَوْسِيعِيٍّ)، وَإِنْ حُذِفَ أَحَدُ عُنْصُرِي الْجُمْلَةِ النَّوَاطِ أَوْ كِلَاهُمَا مَعَ بَقَا عُنْصُرٍ تَوْسِيعِيٍّ يُمَكِّنُ مِنْ خِلَالِهِ تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ الْمَحْدُوفَةِ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَصْطَلِحَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ التَّمَطِّ بِمُصْطَلِحِ (الْجُمْلِيَّةِ). أَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ أَحَدُ عُنْصُرِي الْإِسْنَادِ أَوْ كِلَاهُمَا فَالْجُمْلَةُ مُرَكَّبَةٌ. إِذَا قُلْنَا: (نَجْحُ الطَّالِبِ) فَهِيَ جُمْلَةٌ بَسِيطَةٌ دُنْيَا، إِذَا قُلْنَا: (نَجْحُ الطَّالِبِ فِي الْإِمْتِحَانِ) - صَارَتْ الْجُمْلَةُ بَسِيطَةً مُوسَّعَةً، وَإِذَا قُلْنَا: (الطَّالِبِ نَجْحِ) - فَالْجُمْلَةُ مُرَكَّبَةٌ؛ لِتَكَرُّرِ عُنْصُرِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ (فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ).

#### الْمَطْلَبُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِالْبِنْيَةِ الْعَمِيقَةِ وَبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ.

**البِنْيَةُ:** يَذْكُرُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَعَاجِمِ أَنَّ بِنْيَةَ الشَّيْءِ: "الْهَيْئَةُ الَّتِي بَنِيَ عَلَيْهَا"<sup>(٢)</sup> "وَالْبِنْيَةُ مَا بَنَيْتَهُ؛ وَهُوَ الْبِنَى وَالْبِنَى، وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ: أَوْلَيْكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبِنَى"<sup>(٣)</sup> وَ«الْبِنْيَةُ» شَبَكَةُ الْعِلَاقَاتِ الْقَائِمَةُ فِي الْوَاقِعِ الَّتِي قَدْ يَعْقِلُهَا الْإِنْسَانُ وَيَجْردهَا بَعْدَ مَلَاخِظَتِهِ لِلْوَاقِعِ فِي كُلِّ عِلَاقَاتِهِ الْمَتَشَابِكَةِ، وَيَرَى أَنَّهَا تَرْبِطُ بَيْنَ عُنْصُرَاتِ الْكُلِّ الْوَاقِعِيِّ أَوْ تَجْمَعُ أَجْزَاءَهُ، وَأَنَّهَا الْقَانُونُ الَّذِي يَضْبِطُ هَذِهِ الْعِلَاقَاتِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ لَا يَدْرِكُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَمِنْ ثَمَّ الْبِنْيَةُ، كَمَا تَتَبَدَّى فِي عَقْلِ الْإِنْسَانِ، لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً وَلَا مَوْضُوعِيَّةً تَمَامًا.

هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الْبِنْيَةَ مَجْرَدُ "إِدْرَاكٍ" لِشَبَكَةِ الْعِلَاقَاتِ وَنَمُودِجِ عَقْلِيٍّ يَجْردهُ الْإِنْسَانُ، وَإِنَّمَا هِيَ كُلٌّ مِنْ "الإِدْرَاكِ" (الذَّاتِي) وَ"الشَّبَكَةِ" (المَوْضُوعِيَّة)؛ أَيْ أَنَّ الْبِنْيَةَ، إِلَى جَانِبِ وُجُودِهَا الذَّاتِي فِي الْعَقْلِ، لَهَا وَجُودٌ مَوْضُوعِيٌّ فِي الْوَاقِعِ، قَدْ يَدْرِكُ الْإِنْسَانُ مَعْظَمَ أَوْ بَعْضَ جَوَانِبِهِ، وَقَدْ لَا يَدْرِكُ أَيًّا مِنْهَا.

وَالْبِنْيَةُ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ لَهَا نَوْعَانِ: الْبِنْيَةُ السَّطْحِيَّةِ، وَبِنْيَةُ الْعَمِيقَةِ؛ **الْبِنْيَةُ السَّطْحِيَّةُ** (surface structure): الْبِنْيَةُ السَّطْحِيَّةُ هِيَ كُلُّ هَيْكَلِ الشَّيْءِ وَوَحْدَتِهِ الْمَادِيَّةِ الظَّاهِرَةِ. **أَمَّا الْبِنْيَةُ الْعَمِيقَةُ** (deep structure): فَهِيَ كَامِنَةٌ فِي صَمِيمِ الشَّيْءِ، وَهِيَ الَّتِي تَمْنَحُ الظَّاهِرَةَ هَوِيَّتَهَا وَتَضْفِي عَلَيْهَا خُصُوصِيَّتَهَا. وَعَادَةً مَا يَعِي الْمَرْءُ إِدْرَاكَ الْبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ

(١) ينظر: Blachere: Grammaire de l'arabe classique, Paris 1994 p. 483 نقلًا عن: علاء الحمزاوي، البنى التركيبية للأمثال العامية، دراسة وصفية تحليلية، كلية الآداب، جامعة المنيا.

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور، ط دار صادر، بيروت، (٩٤/١٤)، والمصباح المنير؛ للفيومي، ط المكتبة العلمية، بيروت، (٦٣/١)، مادة (بني).

(٣) ينظر: لسان العرب (٩٤/١٤).

المادية المباشرة، فإدراكها أمرٌ مُتيسَّرٌ، أمَّا إدراك البنية الكامنة فهو أمرٌ أكثر صعوبة، يتطلب استخدام الحواس وإعمال العقل والخيال والحدس. لذا عادة ما يعيش البشر داخل بُني اجتماعية وتاريخية واقتصادية يستنبطونها فتؤثر في سلوكهم وتشكيل رؤيتهم للكون وتحدد خطابهم الحضاري دون وعي منهم .

وقد يمكننا التعبير عن البنية السطحية والعميقة بقولنا: (الظاهر والباطن) - كما يرى كثير من النحاة - "وهذا الظاهر مماس لذلك الباطن كل جزء منه منطو عليه ومحيط به" (١)؛ "لأن حسن الظاهر يدل على حسن الباطن" (٢).

ويمكن تشبيه العلاقة بين التركيب الباطني (البنية العميقة) والتركيب الظاهري (البنية السطحية) بالعلاقة "بين مدخول التفاعل الكيماوي ومنتوجه ، فالتركيب الباطني في اللغة يشبه مدخول التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الداخلة في التفاعل الكيماوي، والتركيب الظاهري في اللغة يشبه منتوج التفاعل الكيماوي؛ أي: أنه يشبه المواد الناتجة من التفاعل الكيماوي" (٣).

وهذا الترابط غير المنكر بين البنية السطحية والبنية العميقة لا يمنع وجود فروق أو سمات تنماز بها البنية

السطحية عن العميقة أو العكس، فإن كانتا متطابقتين فلا داعي للفصل بينهما باسمين أو مصطلحين متغايرين.

#### • السّمات المميزة للبنية السطحيّة: من أهمها ما يأتي:

- ١- هي البنية المنطوقة والمسموعة أو المكتوبة فعلاً لا تصوراً أو تخيلاً .
- ٢- الاختصار؛ لأن المتكلم يعتمد إلى ما يريد بأقل العبارات أو الجمل المتعارف عليها، لذلك فهو يغفل في منتجه اللغوي النهائي (السطحية) كل ما يراه أو يتصور أنه غير مفيد.
- ٣- السهولة والوضوح في المعنى والبعد عن التعقيدات اللفظية ما أمكن، فلاهتمام باللفظ يحتل مكانة عظيمة عند المتعاملين مع البنية السطحية.
- ٤- الإعراب؛ لأن هذه البنية يجب أن تطبق القواعد اللغوية والنحوية، فما صيغ على كلام العرب هو من كلام العرب.

#### • السّمات المميزة للبنية العميقة: من أهمها ما يأتي:

- ١- صعوبة تحديدها؛ لأنها تعتمد على إعمال الفكر والحدس والتخمين؛ لأن التوهم "حالة نفسية يتصور الإنسان معها تصورات قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة" (٤).
- ٢- ليس لها شكل معين أو صياغة واحدة؛ فهي تختلف باختلاف المتصور لها .
- ٣- تعتمد على المعنى أكثر من اعتمادها على اللفظ؛ فهو محورها ومناطق اهتمام الباحثين عن البنية العميقة.
- ٤- أقدم من السطحية نشأةً في تصور أكثر العلماء؛ لذا فهي مصدر أو مرجع البنية السطحية.

(١) الخصائص؛ لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط عالم الكتب، بيروت (٤٧٦/٢) .

(٢) ينظر: المصباح المنير (٦٤٩/٢) .

(٣) ينظر: دراسات لغوية، لمحمد علي الخولي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢م، (ص٥٢)، والدرس النحوي في القرن العشرين، لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، (ص٢٤١).

(٤) ينظر: "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية"؛ للدكتور: سيد رزق الطويل، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الأول، سنة ١٩٨٣م، (ص٨٩، ٩٥).

## المطلب الثالث: مظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة.

لقد اهتم العرب بكافة طوائفهم بما يُسمّى **الظاهر والباطن** للكلام؛ وبخاصة في القرآن الكريم، فنتج عن ذلك فريق يرفض الباطن تمامًا ولا يعترف إلا بالظاهر (الظاهرية)، وفريق أوغل في تأويل الباطن والاعتماد عليه (الباطنية)، وفريق ثالث كان موقفه وسطًا يتعامل مع الظاهر وإن احتاج إلى تأويله والاستعانة بالباطن لم يتوان في ذلك؛ (ولا داعي للإطالة هنا). ولقد اهتم النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أن دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه، ومظاهر اهتمام النحاة العرب بالبنية العميقة كثيرة كثرة مفرطة في كتبهم وأبحاثهم اللغوية، ومن ذلك قولهم في كثير من كتبهم: **(والتقدير، وتقدير الكلام، وأصل الكلام، والمعنى، الخ)**؛ وذلك إيمانًا بالبنية العميقة وذلك أثناء دراستهم للبنية السطحية، وذلك لمعرفتهم "أن الاكتفاء بوصف البنية السطحية لا يعني إنكار البنية العميقة، بوصفها خاصة لغوية إنسانية. هذه الخاصة الإنسانية منحة من الله جل وعلا، وهي صالحة للعمل بالتفعيل والتوليد منها حسب البيئة اللغوية المعينة. والبيئات اللغوية كثيرة لا حصر لها، ومن ثم لا نعجب ولا ندهش إذا جاء هذا التوليد مختلفًا من بيئة إلى أخرى، بل من فرد إلى فرد آخر"<sup>(١)</sup>. وعودة إلى خصائص اللغة العربية "فإن كثيراً من الكلمات تحمل مستويين أحدهما غير منطوق به والآخر منطوق به، ولكن غير المنطوق به يتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره؛ لأنه مراد حكماً وتقديراً"<sup>(٢)</sup>. **وأسوق هنا بعض أقوال النحاة لتأكيد ما قلناه .**

**أولاً: سيبويه (ت ١٨٠ هـ):** يقول: "وأحسُّه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف؛ وهو أصل الكلام"<sup>(٣)</sup>، ولا داعي لكثرة النقل عن سيبويه؛ فهو أشهر من أن ندلل على فضله.

**ثانياً: ابن السراج (ت ٣١٦ هـ):** يقول: "وأما ربطه جملة بجملة؛ فنحو قولك: إن يقيم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام: يقوم زيد يقعد عمرو، فيقوم زيد ليس متصلًا بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطًا والأخرى جوابًا"<sup>(٤)</sup>. ويقول: "واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا واختصارًا، وهذه الأسماء تجيء على ضربين: أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعًا نحو: جنتك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فالمراد في جميع هذا: جنتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر"<sup>(٥)</sup>.

ويقول: "ومن شأن العرب إذا أزلوا الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه؛ وحذفوا منه شيئًا؛ وألزموه موضعًا واحدًا إذا لم يأتوا بحرف يدل على ذلك المعنى ولم يصرفوه، وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلًا لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام"<sup>(٦)</sup>. ويقول: "فمن ذلك:

(١) الدكتور: كمال بشر في كلمة استقبال الدكتور: عبده الراجحي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٢) ينظر: ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني دكتوراه؛ لطف الجندي، دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٠م، (ص ٧٦).

(٣) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط دار الجيل، بيروت، (١/٣٢٨).

(٤) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م (١/١٩٣).

(٥) الأصول؛ لابن السراج (١/١٩٣).

(٦) الأصول؛ لابن السراج (٢/١٨١).

ليس زيد بقائم؛ أصل الكلام: ليس زيد قائماً، ودخلت الباء لتؤكد النفي وخص النفي بها دون الإيجاب<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: النحاس (ت ٣٨٥هـ):** يقول: "والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دلَّ عليه سائر الكلام؛ والتقدير: يخرج لنا ممَّا تنبت الأرض مأكولاً"<sup>(٢)</sup>. ويقول: "والجواب (فجزؤه جهنم)؛ والتقدير في العربية: يجره الله جهنم، والدليل على هذا أن بعده (وغضب الله عليه)؛ أي: عاقبه، (ولعنه)؛ أي: باعده من رحمته"<sup>(٣)</sup>. ويقول: "الجواب أن العرب تحذف مع أبي؛ والتقدير ويأبى الله كل شيء إلا أن يتم نوره"<sup>(٤)</sup>، ويقول: "فقد لبثت فيكم عمراً من قبله؛ في الكلام حذف؛ والتقدير: فقد لبثت فيكم عمراً من قبله تعرفوني بالصدق والأمانة لا أقرأ ولا أكتب ثم جئتكم بالمعجزات؛ أفلا تعقلون أن هذا لا يكون إلا من عند الله جل وعز؟"<sup>(٥)</sup>. ومن الملاحظ طول تقدير البنية العميقة، ومن ذلك قوله: "والتقدير في العربية: ثم ليقتضوا أجل تقثهم، مثل: وسئل القرية"<sup>(٦)</sup> وهنا نلاحظ قصر البنية العميقة. ويقول أيضاً: "والمعنى والتقدير في العربية واحد؛ لأن أصل (تزكى) (تتزكى) فحذفت التاء"<sup>(٧)</sup>، ويقول: "الأصل عند البصريين: صوب ثم أدغم مثل: ميت، وعند الكوفيين الأصل: صوب ثم أدغم"<sup>(٨)</sup>، ويقول أيضاً عن (اللهم): "الأصل عند سيبويه: يا الله، والميمان بدل من يا"<sup>(٩)</sup>. ويقول أيضاً: "وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم (ليجزى قوماً) وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي (لنجزى قوماً) بالنون وقرأ أبو جعفر القاريء (ليجزى قوماً) قال أبو جعفر: القراءة الأولى والثانية حسنتان؛ معناهما واحد؛ وإن كان أبو عبيد يختار الأولى، ويحتج بأن قبله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) فيختار (ليجزى قوماً) ليعود الضمير على اسم الله جل وعز؛ وهذا لا يوجب اختياراً؛ لأنه كلام الله جل وعز ووحيه، فقوله جل ثناؤه (لنجزى) إخباراً عنه جلَّ وعزَّ. فأما (ليجزى قوماً) فقال أبو إسحاق: هو لحن عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين، وقال الفراء: هو لحن في الظاهر، وهو عند البصريين: لحن في الظاهر والباطن، وإنما أجازة الكسائي على شذوذ؛ بمعنى: ليجزى الجزاء قوماً؛ فأضمر الجزاء، ولو أظهره ما جاز، فكيف وقد أضمره؟ وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز ضرب الضرب زيدياً"<sup>(١٠)</sup>، وممَّا سبق نلاحظ أن البنية العميقة قد يختلف تقديرها بين مدرسة

وأخرى؛ بل بين عالم وآخر !!

**رابعاً: ابن جنى (ت ٣٩٢هـ):** ابن جنى رحمه الله تعالى من أكثر النحاة واللغويين العرب الذين أولوا البنية العميقة اهتمامهم وعنايتهم الفائقة، وعن ذلك يقول ابن جنى: "لا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِمْ - الْعَرَبِ - أَصُولٌ غَيْرٌ مَلْفُوظٌ بِهَا، إِلَّا أَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ مُقَدَّرَةٌ وَهَذَا وَاسِعٌ فِي

(١) السابق (٢٥٩/٢).

(٢) إعراب القرآن؛ للنحاس، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، (٢٣١/١).

(٣) السابق (٤٨١/١).

(٤) السابق (٢١١/٢).

(٥) السابق (٢٤٩/٢).

(٦) السابق (ج ٩٦/٣).

(٧) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٤٤/٥).

(٨) السابق (١٩٤/١).

(٩) إعراب القرآن؛ للنحاس (٥٠/٢).

(١٠) إعراب القرآن؛ للنحاس (١٤٣/٤ - ١٤٤).

كلامهم<sup>(١)</sup>، ويقول: "المعنى وإذا أمكن أن تتأول اللفظة على ظاهرها لم يسغ العدول عنه إلى الباطن إلا بدليل والدليل هنا إنما يؤكد الظاهر لا الباطن فينبغي أن يكون العمل عليه دون غيره<sup>(٢)</sup>، ويقول أيضاً: "فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقبح إلا بأمر يدعو إلى ذلك لا ضرورة هنا فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده<sup>(٣)</sup>، ويؤكد ابن جني علي أن الاستغناء عن بعض مفردات البنى العميقة من صنع العرب وعن قصد منهم "لأنه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلي اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام علي شيء في حكم الملفوظ به، وإن لم يجز علي ألسنتهم استعماله<sup>(٤)</sup>، ويتحدث عن اهتمام العرب بالبنية السطحية؛ ومن ذلك لديه: "باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره قيل، هذا يدل على قوة الظاهر عندهم"<sup>(٥)</sup>، ومنه قوله "باب في تدافع الظاهر؛ هذا نحو من اللغة له انقسام، فمن ذلك استحسانهم لتكوين ما تباعدت مخارجه من الحروف نحو: الهمزة مع النون والحاء مع الباء، نحو: أن ونأى وحب وبح، واستقبحهم لتكوين ما تقارب من الحروف؛ وذلك نحو: صس وسمص"<sup>(٦)</sup>.

ويرى ابن جني أن البنية العميقة أقدم من البنية السطحية؛ حيث يقول: "اعلم أن واضع اللغة لمّا أراد صوغها وترتيب أحوالها؛ هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصويره وجوه جملها وتفصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها نحو: (هع وقج وكق)، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشئ من لفظه، وعلم أيضاً أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها؛ وهو الثلاثي، وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس، وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف"<sup>(٧)</sup>.

وتحدث ابن جني عن بعض وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية

؛ فيقول: "قيل: يمنع

من ذلك أن العرب إذا غيرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم؛ وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب شيئاً عن شئ، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول"<sup>(٨)</sup>، "وذلك أن العرب إذا حذف من الكلمة حرفاً، إمّا ضرورة أو إيثراً، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجده لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثلاً تقبله مثلهم أقروه عليه، وإن نافرهما وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقض عن تلك الصورة وأصير إلى احتذاء رسوماها"<sup>(٩)</sup> وابن جني في هذا الشأن يحتاج لدراسة مستقلة بل أكثر دون مبالغة .

(١) المنصف؛ لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبي، القاهرة ١٣٧٩ هـ (٣٤٨/١) .

(٢) سر صناعة الإعراب؛ لابن جني، تحقيق: حسن هندواوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥ م، (٤٢٥/١) .

(٣) السابق (٢٨٧/١) .

(٤) الخصائص (٣٤٣/٢) .

(٥) السابق (٢٥١/١) .

(٦) الخصائص (٢٢٧/٢) .

(٧) السابق (٦٤/١) .

(٨) السابق (٦٦/٢) .

(٩) الخصائص (١١٢/٣) .

**خامساً: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ):** لقد تحدث عبد القاهر الجرجاني عن ظاهرة التقديم والتأخير وامتدحها ، وتحدث أيضاً عن المعنى في البنية العميقة؛ ومن ذلك قوله: "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب بحكم أنها خدم للمعنى تابعة لها ولا حقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق... واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس"<sup>(١)</sup>.

وقال عن أسبقية البنية العميقة للبنية السطحية: "وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يُصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفة.. بأن لك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلم يترتب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف.. لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم ، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأنه يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"<sup>(٢)</sup>.

**ولعبد القاهر جهود جبارة في هذا الشأن كنظرية النظم وغيرها، وهو أشهر من أن يدل على فضله؛ لذلك أثرت أن أفرد له هذا الدراسة.**

**سادساً: ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ):** يقول: "وأما قولهم أن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء، فنقول: المقصود بالنداء محذوف للعلم به؛ والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت"<sup>(٣)</sup>. ويقول أيضاً: "ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف؛ والتقدير فيه: أنت الظريف، ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف، والتقدير فيه: أعني الظريف"<sup>(٤)</sup>. وغير ذلك الكثير لمواطن تقدير البنية العميقة ودراستها.

**سابعاً: ابن هشام (ت ٧٦١هـ):** يقول: ثم اختلفوا في مفعول نزع، فقال الخليل: محذوف؛ والتقدير: لننزع عن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة وعلقت نزع عن العمل"<sup>(٥)</sup>.

ويقول: "وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام

بأسره.. الخ"<sup>(٦)</sup>، ويقول أيضاً: "وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير: مذ أمسى المساء"<sup>(٧)</sup>. ويقول أيضاً: "كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل؛ والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة

(١) ينظر: دلائل الإعجاز؛ تحقيق: محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م، (ص ٤٤-٤٥).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز؛ لعبد القاهر الجرجاني، (ص ٨٧).

(٣) ينظر: أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، (١٠٦/١).

(٤) ينظر: أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري، (١٠٦/١).

(٥) ينظر: مغني اللبيب؛ لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، (١٠٨/١).

(٦) مغني اللبيب (١٧١/١).

(٧) ينظر: شرح قطر الندى؛ لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩/١).

أخذ ونعمت الرخصة الوضوء. وتقول: بثست المرأة حمالة الحطب، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا. وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها؛ والتقدير: ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه: بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف<sup>(١)</sup>.

وهناك الكثير من الشواهد والأمثلة الدالة على اهتمام النحاة العرب القدامى بالبنية العميقة وتقديرها ومعرفة كيفية تحولها إلى البنية السطحية، ولا داعي للإطالة، فدراستنا هذه تركز على جهود فارس من فرسان العربية وشيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني في سفره النفيس (دلائل الإعجاز).

---

(١) السابق (٢٨/١) .

## المَبْحَثُ الثَّانِي وَسَائِلُ التَّحْوِيلِ مِنَ البَيِّنَةِ العَمِيقَةِ إِلَى السَّطْحِيَّةِ

المَطْلَبُ الأوَّلُ: التَّحْوِيلُ بِالْحَذْفِ فِي (دلائل الإعجاز).

الحذف سمة من سمات العربية ، وسنن من سننها التي تميزت بها ، فقد أدرك علماء اللغة أهميته وعوده معجزة من معجزات لغتهم ، فهذا العالم اللغوي ابن جني يجعله في مقدمة بابيه - باب شجاعة العربية- في كتابه الخصائص فقال : "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف الحذف قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة . وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت وتالله لقد فعلت . وأصله : أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك : زيدا إذا أردت : اضرب زيدا أو نحوه . ومنه إياك إذا حذرته أي احفظ نفسك ولا تُضعها والطريق الطريق وهلا خيراً من ذلك . وقد حُذفت الجملة من الخبر نحو قولك : القرطاس والله أي أصاب القرطاس . وخير مقدم أي قدمت خير مقدم . وكذلك الشرط في نحو قوله : الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخييراً وإن شراً فشرّاً أي إن فعل المرء خيراً جَزَى خيراً وإن فعل شراً جَزَى شراً . ومنه قول التلغبي : (إذا ما الماء خالطها سخينا ..)<sup>(١)</sup> .

والحذف هو الاختصار ، وقد جعلها الصاحبى كلمتين مترادفتين فقال : الصاحبى في فقه اللغة في باب الحذف والاختصار: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعُلُ ذلك يريد لا أفعُل. وأتانا عند مغيب الشمس. أو حين أرادَ. أو حين كادت تغرب قال ذو الرمة:

فَلَمَّا لَيْسَنَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَبْتُ ... لَهُ مِنْ خَذَا أَدَانَهَا وَهُوَ جَانِحٌ"<sup>(٢)</sup>.

وَيُعَدُّ الأَيْجَازُ والأَخْتِصَارُ مِنَ السَّمَاتِ البَارِزَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَيَحَقِّقُ بِأَسْلُوبِ الحَذْفِ<sup>(٣)</sup> يقول الجرجاني في هذا الشأن: " لا معنى للإيجاز إلا أن يدلَّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى".<sup>(٤)</sup> ويقصد النحاة بالحذف "حذفَ العاملِ مَعَ بقاء أثره الإعرابيِّ؛ أو هُوَ: إسقاطُ صيغ - أَلْفَاطٍ - دَاخِلِ التَّرْكِيبِ فِي بعضِ المَوَاقِفِ اللُّغَوِيَّةِ، وهذه الصَّيغُ التي بَرَى النُّحَاةُ أَنهَا مَحذُوفَةٌ تَلْعَبُ دَوْرًا فِي التَّرْكِيبِ فِي حَالَتِي الذِّكْرِ والإِسْقَاطِ، وهذه الصَّيغُ يُفْتَرَضُ وَجُودُهَا نَحْوِيًّا لِسَلَامَةِ التَّرْكِيبِ وتطبيقيًا للقواعد، ثم هي موجودةٌ وَيُمْكِنُ أَنْ تكونَ مَوْجُودَةً فِي مَوَاقِفِ لُغَوِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ"<sup>(٥)</sup>.

(١) الخصائص (٣٦٢/٢).

(٢) الصاحبى في فقه العربية (٥٢/١).

(٣) ينظر: التحويل في النحو العربي، راجح بومعزة، (ص ٧٠).

(٤) دلائل الإعجاز (ص ٣٦).

(٥) الحذف والتقدير، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، (ص ٢٠٠).



"بعضهم يطلق الحذف علي "ما لا يبقى له أثرٌ في اللفظ"<sup>(١)</sup>، ويُمكن أن يُطلق علي "حذف العامل وتدع ما

عمل فيه علي حاله من الإعراب"<sup>(٢)</sup>، ويُمكن القول هنا: إنَّ المحذوفَ شبه معروف علي الرُّغم من غيابه؛ ويُمكن تقديره بسهولة لأنَّه مفهومٌ من السِّيَاق. ويذكر سيبويه أنَّ العرب "يغيرون الأكثر في كلامهم"<sup>(٣)</sup>. وإنَّ المحذوفَ شبه معروف علي الرُّغم من غيابه؛ ويُمكن تقديره بسهولة لأنَّه مفهومٌ من السِّيَاق. ويرى ابن هشام أنَّ "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصنَّاعة، وذلك بأنَّ يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً أو معمولاً بدون عامل"<sup>(٤)</sup>، ويَسْتَرْطُ النُّحَاةُ والعلماءُ شروطاً للحذف النحوي، أهمها:

١- وجودُ دَلِيلٍ مَقَالِي: وهو كلام يدل علي المحذوف؛ كما في قوله تعالي ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: أنزل خيراً، فحذف الفعل للدليل المقالِي.

٢- وجودُ دليلٍ حَالِي: ويُفهم من سياق الكلام وحال المتكلمين؛ نحو قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾<sup>(٦)</sup>.

٣- وضوحُ المعني وأمنُ اللَّبْسِ: وهذا من أهم الشروط التي يجب مراعاتها مع كلِّ ما يتصل بالنشاط اللغوي وظواهره المختلفة؛ كالاختصار والاستغناء والحذف والتقديم والتأخير.. الخ.

٤- ألا يكون مُؤَكِّدًا: لأنَّ الحذفَ منافٍ للتأكيد إذ الحذفُ مَبْنِيٌّ علي الاختصار والتأكيد مَبْنِيٌّ علي الطول.

٥- ألا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إلی اِخْتِصَارِ الْمُخْتَصِرِ: ومن ثمَّ لم يُحذف اسمُ الفِعل؛ لأنَّه اِخْتِصَارٌ لِلْفِعل.

وهذا التغيير أو التحويل يكون بوسائل شتى، من أهمها: الحذف. وَهُوَ مِنَ الظُّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي عَرَضَ لَهَا اللُّغَوِيُّونَ

العَرَبُ وَأَوَّلُوها عَنَابَتُهُمْ. وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ جَنِّي: "قَدْ حَذَفَتِ الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ، وَالْمُفْرَدَ، وَالْحَرْفَ، وَالْحَرَكَةَ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ"<sup>(٧)</sup>.

وَتَحَدَّثَتْ عَنْ هَذِهِ الصَّنَعَةِ الْأَدِيبُ الشَّاعِرُ الْوَطْوَاطُ، يَقُولُ: "أَنْ يَطْرَحَ الشَّاعِرُ أَوْ الْكَاتِبُ حَرْفًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مِنْ نَثْرِهِ أَوْ نَظْمِهِ"<sup>(٨)</sup> وَقَدْ يَكُونُ لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ سَبَبٌ فِي وُفُوعِ ظَاهِرَةِ الْحَذْفِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ الَّذِي يَتَّجِهُ إِلَيْهِ النَّاطِقُونَ بِفُرْطَتِهِمْ<sup>(٩)</sup>، حَيْثُ أَكَّدَهُ

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٧٢م، (٣/ ١٠٢).

(٢) الحذف والتقدير، علي أبو المكارم (ص ٢٠٥).

(٣) الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٠٨).

(٤) مغني اللبيب (٢/ ١٧٦).

(٥) سورة النحل، الآية (٣٠).

(٦) سورة الفرقان، الآية (٦٣).

(٧) الخصائص، ابن جني (٢/ ٣٦٠).

(٨) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب (ص ٤٥٧).

(٩) ينظر: ظاهر الحذف في الدرس النحوي، حمودة طاهر، (ص ٣٧).

إِبْنُ جَنِّي فَقَالَ: "إِنَّ الْحَذْفَ هُنَا إِنَّمَا الْعَرَضُ بِهِ التَّخْفِيفُ"<sup>(١)</sup>؛ لأن "حذف ما حُذِفَ من الكلمة يبقى منها بعده مثلاً مقبولاً، لم يكن لك بدٌّ في الاعتزام عليه، وإقراره على صورته تلك البتة"<sup>(٢)</sup>. ويرى المبرد أن "والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه"<sup>(٣)</sup>.

وهذا يُطلَعُنَا على حقيقة العربية، وميلها إلى الإيجاز الشديد، وأنَّ المَحذُوفَات في كتاب الله تعالى- لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ بها - كثيرةٌ جدًّا، وهي إذا أُظْهِرَتْ ثَمَّ بِهَا الكَلَامُ، وحذفتها أوجزُ وأبلغُ"<sup>(٤)</sup>.

وقد امتدح النحاة والعلماء الحذف في اللغة؛ وفي طلبعتهم شيخ البلاغيين العرب عبد القاهر الجرجاني، فهو عنده "بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المآخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر؛ فإِنَّكَ ترى أن تترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجد أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُين... وهذه جملةٌ قد تنكرها حتى تُخبر وتدفعها حتى تنتظر أنا أكتب لك بديلاً أمثلةً مما عرَضَ فيه الحذف ثم أنبئك على صحة ما أشرت إليه واقيم الحجة من ذلك عليه صاحبُ الكتاب -البيسط - :

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَانِدُهُ ... وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكُونَةُ الطَّلُّ

رَبِّعَ قَوَاءً أَدَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حَيْرَانَ جَارِ مَاؤُهُ حَضِلٌ

قال: أراد ذاك ربّع قواءٍ أو هو ربّع. قال: ومثله قول الآخر - البيسط - :

هل تُعرَفَ اليومَ رَسَمَ الدَّارِ وَالطَّلَا ... كَمَا عَرَفْتَ بَجْفَنِ الصَّيْفَلِ الْخِلَا"<sup>(٥)</sup>.

وعرض عدة أبيات ليدلل على صحة كلامه، كما ألتمز به في مطلع حديثه وليبين أهمية الأمر وقوة العبارة وجزالتها في اللغة، فنراه يعبر عن هذه الأبيات بعد توضيحها وتفسيرها بعبارة جميلة: "فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت وأن ربَّ حذف هو قِلادَةُ الجيد وقاعدَةُ التَّجويد . وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادةً وأدلى دلالَةً فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكرُ غريماً له قد ألحَّ عليه - طويل - :

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا ... يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ ... فَدَبَّ دَبِيبَ البَعْلِ يَأْلُمُ ظَهْرَهُ ... وَقَالَ :

تَعْلَمُ أَنَّنِي غَيْرُ فَاعِلٍ ... تَتَاءَبَ حَتَّى قَلْتُ : دَاسِعُ نَفْسِي ... وَأُخْرَجَ أَنِيَابًا لَهُ كَالْمَعَاوِلِ .

(١) الخصائص ، ابن جني (٢٨٧/١).

(٢) السابق (١١٣/٣) .

(٣) المقترض (١٤٦/٢) .

(٤) الرد علي النحاة، لابن مضاء (ص ٦٩).

(٥) دلائل الإعجاز (ص ١٢١) ، وينظر : ابن جني، الخصائص (٤٣٢/٢).

الأصل حتى قلت: هو واسع نفسه؛ أي: حسبه من شدة التناوب، ومما به من الجهد يقذف نفسه من جوفه ويخرجها من صدره كما يدسع البعير جرته، ثم إنك ترى نصبة" (١).

والحذف ظاهرة مشتركة في اللسانيات الإنسانية، حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق. (٢) يقول سليمان حمودة: "الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً، وتبأت هذه الظاهرة في العربية، ووضوحها يفوق غيرها من اللغات؛ لما جيلت عليه العربية في خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز". (٣)

وأسوق هنا بعض الأمثلة الدالة على اهتمام الجرجاني بالتحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن

طريق وسيلة الحذف، ومن ذلك ما يأتي:

لقد خصص الجرجاني باباً أسماه (القول في الحذف) (٤)، يمتدح فيه ظاهرة الحذف في اللغة العربية، حيث يقول فيه: "هو بابٌ دقيقٌ المسلك لطيفٌ المأخذ عجيبٌ الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُين" (٥).

ويسوق عبد القاهر الجرجاني الكثير من الأمثلة الدالة على التحويل من البنية العميقة إلى السطحية معتمدة وسيلة الحذف في ذلك، ومن ذلك، تعليقه على البيتين الأتيين للأقيسر – الطويل:-

سريع إلى ابن العم يطم وجهه ... وليس إلى داعي الندى سريع  
حريص على الدنيا مضيع لدينه ... وليس لما في بيته بمضيع

فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف؛ إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن رب حذف هو فإداه الجيد وقاعده التجويد" (٦).

والحذف عند عبد القاهر الجرجاني ليس اعتبارياً أو عشوائياً بل له شروطه وضوابطه، ذكر منها في قوله: "يُبغى أن يُحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به" (٧). ويشيع الحذف ومظاهره في معظم أبواب النحو العربي والصرف؛ وذلك لأن "العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة،

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٢٥).

(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (ص ١٤٩).

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، دار الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٨م، (ص ٩).

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ١٢١).

(٥) دلائل الإعجاز (ص ١٢١).

(٦) دلائل الإعجاز (ص ١٢٥).

(٧) دلائل الإعجاز (ص ١٢٧).

وليس من شيءٍ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تَكْلِيفِ عِلْمِ الْعَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ"<sup>(١)</sup> .

**وذكر الجرجاني في الدلائل بعض شروط الحذف وضوابطه، حيث يقول: "مثل أن يحذف خبرُ المبتدأ أو**

المبتدأ إذا دلَّ الدليلُ عليه إلى سائر ما إذا حُذِفَ كان في حكم المنطوق به"<sup>(٢)</sup>، ويقول أيضاً: "ومثل ذلك قولهم : إنَّما يحذفُ الشيءُ إذا كان في الكلام دليلٌ عليه . إلى أشباه ذلك مما لا يُحصى"<sup>(٣)</sup> . وقوله : "ثم تحذفُ لعلمك أن السامعَ يعلم ما تريد"<sup>(٤)</sup> . وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه جمهور النحويين، ومن ذلك قول ابن جني في الخصائص: "المحذوف إذا دلَّ الدليل عليه بمنزلة المثبت"<sup>(٥)</sup>، ويقول ابن مالك في شرح التسهيل: "وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل"<sup>(٦)</sup> .

**ويؤكد الجرجاني أنه لا حذف إلا بدليل وهو ما أجمع عليه النحاة العرب كما سبق، حيث يقول: "الجملة على أربعة أضرب، وأنه لا بدَّ لكلِّ جملةٍ وقعتُ خبراً لمُبتدأٍ من أن يكون فيها ذِكْرٌ يعودُ إلى المبتدأ، وأنَّ هذا الذِّكرَ ربما حُذِفَ لفظاً وأريدَ معنىً . وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليلٌ عليه إلى سائر ما يتصلُّ بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي لا بُدَّ منها .."<sup>(٧)</sup> .**

**وتحدث الجرجاني عن الحذف في عناصر كثيرة في الجملة العربية، ويلخص فلسفة الحذف في قوله: "وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ؛ وهو حذفُ اسمٍ إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً، فإني أتبعُ ذلك ذِكْرَ المفعول به إذا حُذِفَ خصوصاً؛ فإنَّ الحاجةَ إليه أمسُّ وهو بما نحنُ به أخصُّ، واللطائفُ كأنها فيه أكثرُ وما يظهرُ بسببه من الحُسنِ والروثِ أعجبُ وأظهرُ . وهاهنا أصلٌ يجب ضبطُه وهو أنَّ حالَ الفعلِ معَ المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل. وكما أنك إذا قلت: ضَرَبَ زيدٌ . فاستندتَ الفعلَ إلى الفاعل كان غرضُك من ذلك أن تثبتَ الضربَ فعلاً له لا أن تقيّدَ وجودَ الضربِ في نفسه وعلى الإطلاق. وكذلك إذا عدّيتَ الفعلَ إلى المفعول فقلت: ضربَ زيدٌ عمراً . كان غرضُك أن تقيّدَ التباسَ الضربِ الواقعِ مِنَ الأولِ بالثاني ووقوعه عليه فقد اجتمعَ الفاعلُ والمفعولُ في أن عمَلَ الفعلُ فيهما. إنَّما كان من أجل أن يُعلِّمَ التباسُ المعنى الذي اشتقَّ منه بهما. فعَمِلَ الرفعُ في الفاعل ليُعَلِّمَ التباسَ الضربِ به من جهةٍ وقوعه منه والنَّصْبُ في المفعول ليُعَلِّمَ التباسه به من جهةٍ وقوعه عليه. ولم يكن ذلك ليُعَلِّمَ وقوعَ الضربِ في نفسه. بل إذا أريدَ الإخبارُ بوقوع الضربِ ووجوده في الجملة من غير أن يُنسبَ إلى فاعلٍ أو مفعولٍ أو يتعرَّضَ لبيان ذلك بالعبارة فيه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضربٌ أو وُجِدَ ضربٌ. وما شاكل ذلك من ألفاظٍ تقيّدُ الوجودَ المجردَ في الشيء، وإذ قد عرفتَ هذه الجملة فاعلم أن أغراضَ الناسِ تختلفُ في ذِكْرِ الأفعالِ المتعدّية فهُم يذكرونها تارةً ومُرادهم أن يقتصروا على إثباتِ المعاني التي اشتقتَ منها لفاعلين من**

(١) معني اللبيب (٢/٦٩٢).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ٢٣٢).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ٢٦٨).

(٤) دلائل الإعجاز (ص ٢٨٥).

(٥) الخصائص (١/٢٨٨).

(٦) شرح التسهيل (٢/٥٦).

(٧) دلائل الإعجاز (ص ٤٤).

غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً . ومثال ذلك قولُ الناس فلانٌ يحلُّ ويعقد ويأمر وينهى ويضُرُّ ويَنفَعُ . وكقولهم: هُوَ يُعْطِي وَيُجْزِلُ وَيَقْرِي وَيُضَيِّفُ . المعنى في جميع ذلك على إثباتِ المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرّض لحديث المفعول حتى كأنك قلت: صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ وصار بحيث يكون منه حَلٌّ وعَقْدُ وأمر ونَهْيٌ وضُرٌّ ونَفْعٌ وعلى هذا القياس .

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] المعنى: هل يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمٌ .<sup>(١)</sup> ففي هذا النص الطويل تحدث الجرجاني عن أغراض حذف بعض عناصر الجملة أو التركيب؛ كحذف المبتدأ، والمفعول، وبعض الأفعال، والحال، .. الخ.

**وتحدث عن أنواع الحذف في قوله:** "وهذا نوعٌ منه آخرُ : اعلمُ أنّ هاهنا باباً من الإضمار والحذف يُسمّى الإضمار على شريطة التفسير<sup>(١)</sup> . وذلك مثلُ قولهم: أكرمتني وأكرمتُ عبد الله . أردت: أكرمتني عبدُ الله"<sup>(٢)</sup> .

**وتحدثت الجرجاني عن حذف بعض عناصر الجملة العربية، وذكر بعض المواضع مطبقاً كلامه على بعض الأمثلة، ومن ذلك حديثه عن حذف المبتدأ،** حيث يقول: "وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ وهو حذفُ اسمٍ إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً فإنني أتبع ذلك ذكرَ المفعول به إذا حذف خصوصاً فإن الحاجة إليه أمسُّ وهو بما نحنُ به أخصُّ واللطائفُ كأنها فيه أكثرُ وما يظهرُ بسببه من الحُسْنِ والروثوقِ أعجبُ وأظهرُ"<sup>(٣)</sup> . وأورد عليه أمثلة ليظهر تأثيره في الكلام وأثره في المعنى<sup>(٤)</sup> .

وقد علّق على أهمية الحذف في المفعول بقوله: "وإذ قد عرفت هذه الجملة فاعلم أنّ أغراضَ الناس تختلفُ في ذكر الأفعال المتعدية فهمُ يذكرونها تارةً ومَرادهم أن يقتصروا على إثباتِ المعاني التي اشتقت منها لفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين . فإذا كان الأمرُ كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً . ومثال ذلك قولُ الناس فلانٌ يحلُّ ويعقد ويأمر وينهى ويضُرُّ ويَنفَعُ . وكقولهم : هُوَ يُعْطِي وَيُجْزِلُ وَيَقْرِي وَيُضَيِّفُ . المعنى في جميع ذلك على إثباتِ المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرّض لحديث المفعول حتى كأنك قلت: صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ وصار بحيث يكون منه حَلٌّ وعَقْدُ وأمر ونَهْيٌ وضُرٌّ ونَفْعٌ وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ المعنى: هل يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمٌ"<sup>(٥)</sup> .

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٢٧) . وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام (٧٩٨/١) .

(٢) ينظر: الكتاب، لسبويه (١٧٦/٢)، والمقتضب ، للمبرد (١١٣/٣) (٧٧/٤)، والأصول في النحو، لابن السراج (١١٤/١)، والتعليقة على كتاب سبويه، لأبي علي الفارسي (٩٣/١)، والخصائص، لابن جني (٣٩٩/٢)، وشرح التسهيل، لابن مالك (١٤٣/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (١٨٤/١)، وعلل النحو، للوراق (٢٧٣/١)، ومغني اللبيب، (١٢٧/١) .

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١٣٢) .

(٤) دلائل الإعجاز (ص ١٢٧) . وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام (٧٩٨/١) .

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ١٢٧) .

(٦) دلائل الإعجاز (ص ١٢٧) .

**ويقول عن حذف المبتدأ أيضاً:** "ومن المواضع التي يطردُ فيها حذفُ المبتدأ القطعُ والاستئنافُ يبدؤون بذكر الرجلِ ويقدمون بعضَ أمره ثم يدعونَ الكلامَ الأولَ ويستأنفونَ كلاماً آخرَ . وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ<sup>(١)</sup>، ثم يقول: "وإذ قد عرفتَ هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء فما من اسم أو فعلٍ تجده قد حُذِفَ ثم أُصيِبَ به موضعه وحُذِفَ في الحال يَبْغِي أن يُحذَفَ فيها إلا وأنت تجدُ حذفه هناك أحسنَ من ذكره وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به"<sup>(٢)</sup>.

**ومن أمثلة الحذف عنده حذف المفعول،** يقول في قوله تعالى: ﴿لَا نَسْفِي حَتَّى يُصَدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ \* فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص: ٢٣-٢٤]، ففيها حذفُ مفعولٍ في أربعة مواضعٍ إذ المعنى: وجدَّ عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تدودان عنهما وقالتا: لا نسقي عنمنا فسقى لهما عنمهما. ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُترك ذكره ويؤتى بالفعل مُطلقاً. وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقياً ومن المرأتين دوداً وأنهما قالتا: لا يكون مينا سقياً حتى يُصدر الرَّعَاءُ وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقياً. فأما ما كان المسقي عنماً أم إبلاً أم غير ذلك فخارجٌ عن الغرض وموهمٌ خلافه. وذاك أنه لو قيل: وجدَّ من دونهم امرأتين تدودان عنمهما جاز أن يكون لم يُنكر الدودُ من حيث هو دودٌ بل من حيث هو دودٌ عنم حتى لو كان مكان الغنم إبلاً لم يُنكر الدود كما أنك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ فاعرفه تعلم أنك لم تجدُ لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأن الغرض لا يصح إلا على تركه"<sup>(٣)</sup>.

**وتحدث الجرجاني عن بعض أغراض حذف المفعول بقوله:** "تعلم أنك لم تجدُ لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه . ومما هو كأته نوعٌ آخرٌ غير ما مضى قولُ البحرى - الطويل:-

**إذا بعدت أبلت وإن قربت شفت ... فهجرانها يبلى وأقيانها يشفي**

قد علم أن المعنى: "إذا بعدت عني أبلتني وإن قربت مني شفتني" إلا أنك تجدُ الشعر يابى ذكر ذلك ويوجب اطراحه . وذاك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجبٌ في بعادها أن يوجبه ويجلبه وكأنه كالطبيعة فيه . وكذلك حال الشفاء مع القرب حتى كأنه قال: أتدري ما بعادها هو الداء المضني وما قربها هو الشفاء والبرء من كل داء . ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول البتة فاعرفه . وليس لنتائج هذا الحذف أعني حذف المفعول نهاية فإنه طريقٌ إلى ضروبٍ من الصنعة وإلى لطائف لا تُحصى"<sup>(٤)</sup>.

**وعن حذف المفعول أيضاً يقول عيد القاهر الجرجاني:** "وقسم ثان وهو أن يكون له مفعولٌ مقصودٌ فصدده معلومٌ . إلا أنه يُحذفُ من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه وخفي تدخله الصنعة . فمثالُ الجلي قولهم : أصغيتُ إليه : وهم يريدون أدنى

(١) دلالات الإعجاز (ص ١٢٢).

(٢) دلالات الإعجاز (ص ١٢٦).

(٣) دلالات الإعجاز (ص ١٣٢).

(٤) دلالات الإعجاز (ص ١٣٢).

وأغضبتُ عليه : والمعنى جفني . وأماً الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع . فنوعٌ منه أن تذكرَ الفعلَ وفي نفسك له مفعولٌ مخصوصٌ قد علم مكانه إما لجري ذكرٍ أو دليل حالٍ. إلا أنك تُنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تُعديه إلى شيءٍ أو تعرض فيه لمفعول" (١).

ويرى ابن هشام أنه "جرت عادة اللحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالإقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: كلوا واشربوا؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين" (٢).

ويقول الجرجاني أيضاً: "ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح - السريع -:

العَيْنُ تُبْدي الحُبَّ والبُغْضا ... وتُظْهرُ الإبرامَ والنُقْضا

دُرَّةٌ ما أنصفتني في الهوى ... ولا رحمتَ الجسدِ المنصَى

غَضْبِي ولا واللهِ يا أهلها ... لا أطعمُ الباردَ أو ترصَى

يقولُ في جاريةٍ كان يُحبُّها وسُعيَ به إلى أهلها فمنعواها منه. والمقصودُ قوله: "غَضْبِي"، وذلك أن التقدير "هي غضبي" أو "غضبي هي" لا محالة ألا ترى أنك ترى النفس كيف تنفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنسُ إلى إضماره وترى الملاحظة كيف تذهب إن أنت رمت التكلّم به" (٣).

وتحدث الجرجاني عن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، حيث يقول: "ما حُذِفَ منه المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه مثلَ قوله ﷺ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، (٤) ومثَل قول النابغة الجعدي - المتقارب -:

وكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ... خِلالَهُ كَأبي مَرْحَبٍ

وقول الأعرابي - الوافر - :

حَسِبْتُ بُغَامَ راحِلتي عَناقاً ... وما هي وَيَبَ عَيْرِكِ بالعَناقِ

... المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما يُحذف من اللفظ ويُراد في المعنى كمثل أن يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دلّ الدليل عليه إلى سائر ما إذا حُذِفَ كان في حكم المنطوق به" (٥).

ويقول الجرجاني في دلائل الإعجاز عن الحذف أيضاً: "فمن لطيف ذلك ونادره قولُ البحرّي - الكامل -:

لو شئتَ لم تُفسدُ سَماحةَ حاتمٍ ... كَرَمًا ولم تُهدمِ مآثرَ خالدٍ

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٢٨).

(٢) مغني اللبيب (١/٧٩٧).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١٢٦).

(٤) ينظر: الكتاب (١/٢١٢)، والمقتضب (١/١٨٤)، والأصول، لابن السراج (٢/٢٥٥)، وشرح التسهيل، لابن مالك (٣/٢٥٢)، والخصائص، لابن جني (٢/٣٦٤)، وغيرها.

(٥) دلائل الإعجاز (ص ٢٣٢).

الأصل: لا محالة لو شئت أن لا تُفسدَ سماحة حاتم لم تُفسدها. ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه. ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحُسن والغراية وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حُكم البلاغة أن لا يُنطَقَ بالمحذوف ولا يُظهِرَ إلا اللفظ. فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: لو شئت أن لا تُفسدَ سماحة حاتم لم تُفسدها صرت إلى كلام غثٍّ وإلى شيء يَمَجُّهُ السمعُ وتعافه النفس.<sup>(١)</sup>

وبعد، فمما لاشك فيه ولا جدال حوله الاهتمام البالغ للجرجاني بظاهرة الحذف في الجملة العربية وتراكيبها، فقد قال في (فصل في تحليل شاهد مُتميز للحذف عند البحرّي): "قد بان الآن وأتضح لمن نظرَ نظرَ المتنبِّتِ الحَصيفِ الراغب في اقتداح زنادِ العقل والازدياد من الفضل ومن شأنه التوقُّ إلى أن يعرفَ الأشياءَ على حَقائِقها ويتغلغلَ إلى دقائِقها ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر. ولا يعدو الذي يَقَعُ في أول الخاطر أن الذي قلتُ في شأن الحذف وفي تفخيم أمره والتنويه بذكره وأن مأخذه مأخذُ يشبه السحر ويبهُرُ الفكرَ كالذي قلتُ: وهذا فنٌّ آخرٌ من معانيه عجيبٌ وأنا ذاكرُهُ لك: قال البحرّي في قصيدته التي أولها - الطويل -:

( أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْأَبْيَرِقِ أَمْ حُلْمِ ... )

وهو يذكر حمامة الممدوح عليه وصيائته له ودفعه نواب الزمان عنه :

( وَكَمْ دُنْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ... وَسُورَةِ أَيَّامِ حَزْرَنْ إِلَى الْعَظْمِ )

الأصل لا محالة: حَزْرَنْ اللحم إلى العظم إلا أن في مجيئه به محذوفاً وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير مزية عجيبة وفائدة جليلة. وذلك أن من حدق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعه به من أن يتوهم في بدء

الأمر شيئاً غير المراد ثم يُصرف إلى المراد. ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: وسورة أيام حَزْرَنْ اللحم إلى العظم.<sup>(٢)</sup>

ومن أمثلة الحذف عنده أيضاً قوله: " كما أنك إذا قلت: ليس أمراؤنا ثلاثة كنت قد نفيت أن تكون عدّة الأمراء ثلاثة ولم تنف أن يكون لكم أمراء هذا ما لا شبهة فيه وإذا إن أدى هذا التقدير إلى الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره والوجه - والله أعلم - أن تكون "ثلاثة" صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ ويكون التقدير: "ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة ثم حذف الخبر الذي هو "لنا" أو في الوجود كما حذف من (لا إله إلا الله)<sup>(٣)</sup> و (ما من إله إلا الله).

فيقي: ولا تقولوا: آلهة ثلاثة ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة فيقي " ولا تقولوا ثلاثة "<sup>(٤)</sup> . وليس في حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف في صحته. أما حذف الخبر الذي قلنا إنه "لنا" أو " في الوجود " فمطرّد في كل ما معناه التوحيد ونفي أن يكون مع الله - تعالى عن ذلك - إله ، وأما حذف الموصوف بالعدد فكذلك شائع . وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : عندي ثلاثة وأنت تريد ثلاثة أثواب . ثم تحذف لعلمك أن السامع يعلم ما تريد<sup>(٥)</sup> .

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٣٣).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ١٣٩).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٥٦/٢)، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى (٣٥٦/١)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٢٥٦/١)، ومغني اللبيب (٨٢٢/١)، وهمع الهوامع، للسيوطي (٥٣٠/١).

(٤) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس (٥٠٩/١)، ومغني اللبيب (٨٢٤/١).

(٥) دلائل الإعجاز (ص ٢٨٥).



## المطلب الثاني: التحوُّيلُ بالزيادة في (دلائل الإعجاز).

الزِّيَادَةُ هي "مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ النَّوَاةِ مِنْ كَلِمَاتٍ يُعْبَرُ عَنْهَا أَلْحَاةٌ بِالْفَضْلَاتِ أَوْ التَّيَمَّاتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَيُعْبَرُ عَنْهَا الْبَلَاغِيُونَ بِالْقَبِيدِ"<sup>(١)</sup>. فَالزِّيَادَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ التَّوَلِيدِيَّةِ فِعْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ إِسْمِيَّةٌ؛ لِتُحَوَّلَ مَعْنَاهَا إِلَى مَعْنَى جَدِيدٍ غَيْرِ الَّذِي كَانَ، يَقُولُ الْجَرَجَانِيُّ: "وَكُلَّمَا زِدْتَ شَيْئًا وَجَدْتَ الْمَعْنَى فَذْ صَارَ غَيْرَ الَّذِي كَانَ"<sup>(٢)</sup>. وَيَضُمُّ بِذَلِكَ الصَّيغِ وَالْمُفْرَدَاتِ وَالتَّرَاكيبَ جَمِيعًا<sup>(٣)</sup>.

أو الزيادة: مجيء كلمة في البنية السطحية للتركيب من دون أن يكون لها أثر في معنى البنية العميقة ولكن فائدتها في التركيب التوكيل والربط وتقوية المعنى، ويسميه اللغويون الجدد (الزيادة والإقحام) ومن أنماطها عند النحاة العرب: **زيادة بعض حروف الجر**، وعن ذلك يقول سيبويه: "هذا باب ما يجري على الموضوع لا على الاسم الذي قبله؛ وذلك قولك: ليس زيد بجان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك"<sup>(٤)</sup>، ومنه **زيادة (كان)** في قول الشاعر:

كفيف إذا مررت بدار قوم      وجيران لنا - كانوا - كرام

ومن ذلك زيادة (اللام المزحلقة) في قولنا: إن خالدًا لمؤدبًا، ويمكننا اعتبار (ظاهرة الاعتراض) في الدرس النحوي العربي من هذا القبيل، كما يمكن ذلك مع التوكيد اللفظي في الدرس النحوي أيضًا، و**ظاهرة التكرار**؛ كتكرار (إلا) أو (لا) النافية، وكذلك ظاهرة (تعدد النعت، تعدد الخبر، تعدد المفعول، تعدد الحال) الخ.

والزيادة في التركيب اللغوي من القضايا المهمة في اللغة العربية، وقد وقف عندها علماء النحو والبلاغة والتفسير بين مؤيد ومعارض، على أن البلاغيين كانوا أوسع أفقًا من النحويين في دراسة ظاهرة الزيادة في التراكيب اللغوية، فقد ذهبوا إلى البحث عمًا وراء هذه الزيادة من أغراض ودلالات؛ وعلى رأسهم شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني قد نفى أن تكون هناك علاقة بين الزيادة والمجاز عند حديثه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فقال: "فلا يجوز أن يقال إن زيادة ما في نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من جل زيادته فيه، وذلك أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تُعْرَى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلّة، ويكون سقوطها وثبوئها سواءً، ومحال أن يكون ذلك مجازاً، لأن المجاز أن يُراد بالكلمة غير ما وُضِعَتْ له في الأصل أو يُرَادَ فيه أو يُوهَمُ شيءٌ ليس من شأنه، كإيهامك بظاهر النصب في القرية أن السؤال واقعٌ عليها، والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يُتصوّر فيه ذلك. فأما غير الزائد من أجزاء الكلام الذي زيد فيه، فيجب أن يُنظر فيه"<sup>(٥)</sup>.

وقد اهتم الجرجاني بدراسة ظاهرة الزيادة في الجملة العربية، فقد اعتبر الجرجاني أن **المفعول من الزيادة**، فالجملة إما فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وما زاد على ذلك فهو من

(١) في نحو اللغة وتراكيبيها، إسماعيل عميرة (ص ٩٦).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ٤١).

(٣) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم (ص ٢٦٧).

(٤) ينظر: الكتاب (١/٦٦-٦٧).

(٥) أسرار البلاغة (ص: ٤١٧).

الزيادة (الفضلات)، حيث يقول: "ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب أنهم قد أصَلوا في المفعول، وكلّ ما زاد على جزئي الجملة أن يكون زيادةً في الفائدة"<sup>(١)</sup>.

**ويعتبر أسلوب التأكيد من الزيادة في الجملة، الذي يقول الجرجاني عنه:** "حَدَّ التأكيد أن تحقّق باللفظ معنًى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك"<sup>(٢)</sup>، وقد عقد الجرجاني في دلائل الإعجاز فصلاً أسماه (فصل في التوكيد وعلاماته)<sup>(٣)</sup> وذكر فيه القصة المعروفة، حيث يقول: "واعلم أنّ ممّا أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصّده أن هاهنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ليس أنهم يجهلونّها في موضع ويعرفونها في آخر بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل. روي عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً : فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائمٌ. ثم يقولون: إنّ عبد الله قائمٌ ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائمٌ فالألفاظ متكررة والمعنى واحدٌ . فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائمٌ جوابٌ عن سؤال سائل. وقولهم: إنّ عبد الله لقائمٌ جوابٌ عن إنكار منكر قيامه فقد تكررت الألفاظ لتكرّر المعاني"<sup>(٤)</sup>.

ويقول في موضع آخر: "إنّ عبد الله لقائم للكلام مع المنكر فجيّد؛ لأنّه إذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ، وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته"<sup>(٥)</sup>.

**ويرى الجرجاني أن زيادة التوكيد محمودة ومفيدة للمعنى،** حيث يقول: "ومما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد والضمان كقول الرجل : أنا أعطيك أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر . وذلك أنّ من شأن من تعدّه وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به فهو من أحوج شيء إلى التأكيد وكذلك يكثر في المدح كقولك : أنت تُعطي الجزيل أنت تقري في المحل أنت تجود حين لا يجود أحد"<sup>(٦)</sup>. فقد تكرر الضمير (أنا)، والضمير (أنت) وهي زيادة للتوكيد كما يرى الجرجاني. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩]، يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل: والذين لا يشركون ربهم أو ربهم لا يشركون لم يفد ذلك وكذا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦] ، و﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]. فقد زاد الضمير (هم) أيضاً لإفادة التوكيد.

**ومن ذلك حديثه عن زيادة الكاف وتركبها مع (أن) فتصبح (كأن)،** حيث يقول في (فصل باب اللفظ والنظم)<sup>(٨)</sup>: "لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٣٨٧).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ١٧٩).

(٣) دلائل الإعجاز (ص: ٢٤٢).

(٤) دلائل الإعجاز (ص: ٢٤٢).

(٥) دلائل الإعجاز (ص: ٢٥١).

(٦) دلائل الإعجاز (ص: ١١٤).

(٧) دلائل الإعجاز (ص: ١١٦).

(٨) دلائل الإعجاز (ص: ٢٠٠).

في المعنى تأثيراً لا يكون لصاحبها . فإن قلت: فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين قيل لك : إن قولنا: "المعنى" في مثل هذا يرادُ به الغرضُ . والذي أرادَ المتكلمُ أن يثبتَه أو يفنيه نحو: إن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول : زيدٌ كالأسد ثم تزيدُ هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيدا الأسد. فتفيدُ تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيدُ في معنى تشبيهه به زيادةً لم تكن في الأول وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيءٌ بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصرُ عنه حتى يُتوهم أن أسدً في صورة أدمي. وإذا كان هذا كذلك فانظر هل كانت هذه الزيادةُ وهذا الفرقُ إلا بما تُوحِي في نظم اللفظ وترتيبه حيثُ قدّم الكافَ إلى صدر الكلام وركبت مع "أن".<sup>(١)</sup>

**وتحدث الجرجاني ببراعة عن زيادة (إن) واسمها في الجملة، كجملة اعتراضية، حيث يقول: "...واعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان إنه لا يكون . وذلك قولك للشيء : هو مرأى من المخاطب ومسمع إنه كان من الأمر ما ترى وكان مني إلى فلان إحساناً ومعروفاً ثم إنه جعل جزائي ما رأيت . فتجعلك كأنك تردُّ على نفسك ظنك الذي ظننت وتبين الخطأ الذي توهمت . وعلى ذلك والله أعلم قوله تعالى حكاية عن أم مريم رضي الله عنها: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾"<sup>(٢)</sup>، يقول ابن هشام: "وقوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَكَيْسَ الذَّكَرَ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمِيئَةٌ مَّرِيْمٌ﴾ فِيمَنْ قَرَأَ بِسُكُونٍ تَاءٌ وَضَعْتَ، إِذِ الْجَمَلَتَانِ الْمَصْدَرَتَانِ بَيَانِي مِنْ قَوْلِهَا عَلَيْنِهَا السَّلَامَ وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ وَالْمَعْنَىٰ وَكَيْسَ الذَّكَرَ الَّذِي طَلَبْتَهُ كَالْأُنْثَىٰ الَّتِي وَهَبْتَ لَهَا، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا جَمَلَتَانِ مَعْتَرِضَتَانِ .."<sup>(٣)</sup>.**

**ويرى الجرجاني أن الزيادة لا تكون إلا إذا احتاجها المعنى لتتضح الصورة، وإلا أصبحت الزيادة مفسدة للمعنى، حيث يقول: "واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعددنا وأبدأنا فيه من أن لا معنى للنظم غير توحي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكافؤ لما لا يحتاج إليه..."<sup>(٤)</sup>**

**ويرى الجرجاني أن الحال من الزيادة في الجملة العربية، حيث يقول في (فصل القول على فروق في الخبر)<sup>(٥)</sup>: "أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيدٌ منطلقٌ. والفعل كقولك: خرج زيدٌ. فكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيدٌ راكباً. وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة<sup>(٦)</sup> من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل. ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك: "جاءني زيدٌ راكباً" لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في**

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٢٠٠)، وينظر: اللباب، للعكبري (٢٠٥/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري (١٦١/١)، ونتائج الفكر، للسهيلى (٢٦٦/١)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٥٢٣/٤).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ٢٥١)

(٣) مغني اللبيب (٥١٤/١)، وينظر: موصل الطلاب، لخالد الأزهرى (٥٩/١).

(٤) دلائل الإعجاز (ص: ٢٧٩).

(٥) دلائل الإعجاز (ص: ١٤٠).

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (٣٢٨/٢)، وشرح التصريح، لخالد الأزهرى (٥٨٥/١)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٦/٢).

مجيبه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم يُباشره به بل ابتدأت فأثبتت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته . وأمّا في الخبر المطلق نحو: "زيدٌ منطلقٌ وخرج عمرو" فإنك مثبتٌ للمعنى إثباتاً جردتّه له وجعلته يباشره من غير واسطةٍ ومن غير أن تتسبّب بغيره إليه فاعرفه".<sup>(١)</sup>

### المطلب الثالث: التحويل بالتقديم والتأخير في (دلائل الإعجاز).

**التقديم والتأخير:** هو نقل لفظٍ عن رُئيته في نظام الجملة العربية؛ فرُئيته الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك؛ قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا. وامتدح النحاة العرب هذه الظاهرة؛ منهم عبد القاهر الجرجاني الذي يقول عن التقديم والتأخير: "هو بابٌ كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ ويُفضي بك إلى لطيفةٍ . ولا تزال ترى شعراً يروِّفك مسمعه ويلطّف لديك موقعه ثم تنظرُ فجدُّ سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيءٌ وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"<sup>(٢)</sup>، ويقول سيبويه عن العرب: "إنهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى؛ وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"<sup>(٣)</sup>. وقسم سيبويه التقديم قائلًا: "إمّا أن يُقدّم في الرتبة دون الحكم؛ كتقدّم المفعول به على فاعله، وإمّا أن يُقدّم في الرتبة والحكم معاً؛ كتقديم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء؛ كما في قولهم: زيدٌ ضربته"<sup>(٤)</sup>.

والتقديم والتأخير له شأنٌ كبيرٌ في اللغة العربية، فهو بابٌ بلاغيٌّ يُجلي قدرتها على التعبير عن معانٍ ودلالاتٍ جديدة، وهو أحد أساليب البلاغة<sup>(٥)</sup>. وتكمن أهميته عند العربي في دلالته على بيان عنانيته واهتمامه بألفاظه ومعانيه، (فنحن حينما تقدّم بعض أجزاء الجملة تارة، ونؤخرها تارة، فإبّا لا نفع ذلك رغبة في التعبير أو تفننًا في القول فحسب، إنما ذلك ناشيءٌ عن اختلاف المعنى الذي يريده المتكلم، فالكلامُ البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيه لغرض لفظي فقط، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلّق بالمعنى"<sup>(٦)</sup>.

وإن أسلوب التقديم والتأخير يبيّن مرونة العربية واتساعها وقدرتها على توليد معانٍ جديدة؛ تسمّح للمتكلّم بالتركيز على المعنى الذي يُريد بدقةً ويسر. وقد درس النحاة العرب هذه الظاهرة وأوردوا لها الضوابط؛ فالتقديم والتأخير لا يصلح في كل المواضع؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير<sup>(٧)</sup>، فمثلاً "عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف"<sup>(٨)</sup>، "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضعاً"<sup>(٩)</sup>.

وقد درس عبد القاهر الجرجاني ظاهرة التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز، وأفرد له فصلًا أسماه (فصل في التقديم والتأخير)<sup>(١٠)</sup>، وامتدح فيه التقديم والتأخير، حيث يقول: "هو

(١) دلائل الإعجاز (ص: ١٤٠).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٣).

(٣) الكتاب (٢١٢/٢).

(٤) الكتاب (٦٥/١).

(٥) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٢٣٣/٣).

(٦) البلاغة فنونها وأفانها، حسن عباس فضل، (ص ٢١١).

(٧) ينظر: مغني اللبيب (٥٧٩/١)، والهمع (١١٣/٣).

(٨) ينظر: المقتضب (١٠/٢).

(٩) ينظر: الكتاب (٥٦/١)، والمقتضب (٩٥/٣، ١١٨).

(١٠) دلائل الإعجاز (ص: ٩٦).

بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمَّ المحاسن، واسعُ التصرُّف بعيدُ الغاية. لا يزالُ يفتنُّ لك عن بدعيةٍ ويُفضي بك إلى لطيفةٍ . ولا تزالُ ترى شعراً يروِّفك مسمَعُه ويُلطفُ لديك موقعُه ثم تنظرُ فتجدُ سببَ أن راقك ولطفَ عندك أن قُدِّمَ فيه شيءٌ وحوِّلَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكانٍ"<sup>(١)</sup>.

ثم تحدث الجرجاني عن أنواع التقديم، فيقول: "واعلم أنَّ تقديمَ الشيء على وجهين:

- تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كلِّ شيءٍ أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه؛ كخبر المبتدأ إذا قُدِّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قُدِّمته على الفاعل؛ كقولك: منطلقٌ زيدٌ وضربَ عمراً زيدٌ. معلومٌ أن "منطلق" و"عمراً" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبراً مبتدأً ومرفوعاً بذلك وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله. كما يكون إذا أحرَّت.

- وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقلَ الشيءَ عن حُكمٍ إلى حُكمٍ وتجعلَ له باباً غيرَ بابِهِ، وإعراباً غيرَ

إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتملُ كلُّ واحدٍ منهما أن يكونَ مبتدأً ويكونَ الآخرُ خبراً له، فتقدِّمُ تارةً هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزييد والمنطلق، حيث تقولُ مرةً: زيدٌ المنطلقُ . وأخرى: المنطلقُ زيدٌ . فأنت في هذا لم تقدِّمِ المنطلقَ على أن يكونَ متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكونَ خبراً مبتدأً كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً. وكذلك لم تؤخِّرْ زيداً على أن يكونَ مُبتدأً كما كان بل على أن تُخرجه عن كونه مبتدأً إلى كونه خبراً. وأظهرُ من هذا قولنا: ضربتُ زيداً وزيدٌ ضربته. لم تقدم زيداً على أن يكونَ مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغلَ الفعلَ بضميرِهِ وتجعله في موضع الخبر له"<sup>(٢)</sup>.

وذكر الجرجاني الغرض من التقديم والتأخير في بعض مواضعه، حيث يقول: "واعلم أنَّ لم نجدْهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غيرَ العناية والاهتمام. قال صاحبُ "الكتاب" وهو يذكرُ الفاعلَ والمفعولَ: "كأنهم يقدمون الذي بيأته أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهْمَانِهِم وَيَعْنِيَانِهِم"<sup>(٣)</sup>.

ويشرح الجرجاني عبارة سيبويه السابقة عن الغرض من التقديم، فيقول: "من الكلام مثلُ هذا المعنى ويفسر وجهُ العناية فيه هذا التفسير . وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدِّمَ للعناية ولأنَّ ذكره أهمُّ من غير أن يُذكرَ من أين كانت تلك العناية وبِمَ كان أهمُّ ولتخيلهم ذلك قد صغر أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم وهوتوا الخطبَ فيه"<sup>(٤)</sup>. ثم يواصل شرحه وتوضيحه قائلاً: "واعلم أنَّ من الخطأ أن يُقسَمَ الأمرُ في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعلُ مفيداً في بعض الكلام وغيرَ مفيد في بعض. وأنَّ يعللَ تارةً بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكااتب حتى تطردَ لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذلك لأنَّ من البعيد أن يكونَ في جملة النظم ما يدلُّ تارةً ولا يدلُّ أخرى . فمتى ثبتَ في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثيرٍ من الكلام أنه قد اختصَّ بفائدةٍ لا تكونُ تلك الفائدةُ مع التأخير فقد وجبَ أن

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٩٦).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ٩٦).

(٣) الكتاب (٣٤/١)، ودلائل الإعجاز (ص: ٩٦).

(٤) دلائل الإعجاز (ص: ٩٨).

تكون تلك قضية في كل شيء وكلّ حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواءً أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال. فأما أن يجعله بينَ فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فما ينبغي أن يرغب عن القول به<sup>(١)</sup>.

وقد أفرد الجرجاني فصلاً سماه (فصل في التقديم والتأخير في النفي)<sup>(٢)</sup>، وآخر سماه (التقديم والتأخير في الخبر المثبت)<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك قوله: "واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت. فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيدٌ قد فعلَ وأنا فعلتُ وأنت فعلتَ اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل"<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك حديثه عن تقديم الخبر، حيث يقول معلقاً على قول الشاعر-البيسط-:

إذا أتيت أبا مروانَ تسألُهُ ... وجدته حاضراًه : الجودُ والكرمُ

فقوله: "حاضراه الجودُ": جملة من المبتدأ والخبر كما ترى وليس فيها واوٌ والموضع موضع حال ألا تراك تقولُ : أتيتُهُ فوجدته جالساً فيكون جالساً حالاً ذاك لأنَّ "وجدتُ" في مثل هذا من الكلام لا تكون المتعدية إلى مفعولين ولكن المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ كقولك: وجدتُ الضالَّةَ. إلا أنه ينبغي أن تعلم أن لتقديم الخبر الذي هو "حاضراه" تأثيراً في معنى الغنى عن الواو وأنه لو قال: وجدته الجودُ والكرمُ حاضراًه لم يحسن حسنه الآن. وكان السبب في حسنه مع التقديم أنه يقرب في المعنى من قولك: وجدته حاضره الجودُ والكرمُ أو حاضراً عنده الجودُ والكرمُ"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك حديثه عن تقديم المفعول، حيث يقول: "فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكلّ حال"<sup>(٦)</sup>.

ومن أمثلة التقديم والتأخير عند الجرجاني أيضاً في دلائل الإعجاز قوله: "إذا قلت: ما في الدار كريمٌ كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرمُ صفةً له. وحكم الإنكار أبدأ حكم النفي. وإذا أحرَّ فقبل: وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله كان "الجنُّ" مفعولاً أولٌ و"الشركاء" مفعولاً ثانياً. وإذا كان كذلك كان "الشركاء" مخصوصاً غير مطلق من حيث كان محالاً أن يجري خبراً على الجنِّ ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجنِّ خصوصاً أن يكونوا شركاءَ دون غيرهم جلَّ الله وتعالى عن أن يكون له شريكٌ وشبيهٌ بحالٍ.. فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم الشركاءَ واعتبره فإنه يُنبهك لكثير من الأمور ويدلُّك على عظم شأن النظم وتعلم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته، وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولت مع تركه لم يحصل لك، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً؛ نحو أن تقول: وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله وما ينبغي أن

(١) دلائل الإعجاز (ص: ٩٩٩).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ١٠٨).

(٣) دلائل الإعجاز (ص: ١١٠).

(٤) دلائل الإعجاز (ص: ١١٠).

(٥) دلائل الإعجاز (ص: ١٦٢).

(٦) دلائل الإعجاز (ص: ٩٩).

يكونَ لله شريكٌ لا مِنَ الجنِّ ولا مِنَ غيرهم . ثم لا يكونُ له إذا عُوِّلَ من كلامين من الشَّرَفِ  
والفخامةِ ومن كرمِ الموقعِ في النفس ما تجدُّه له الآنَ وقد عُوِّلَ من هذا الكلام الواحد<sup>(١)</sup>.

**وصفوة القول أن عبد القاهر الجرجاني قد درس الكثير من وسائل التحويل من البنية  
العميقة إلى البنية السطحية، ونجد ذلك في قوله:**"ويتصرف في التعريف والتكبير والتقديم  
والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك  
مكانه ويستعمله على الصَّحَّةِ وعلى ما ينبغي له ، هذا هو السَّبيلُ فليست بواجبٍ شيئاً يرجعُ  
صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النَّظْمِ، ويدخلُ تحتَ هذا الاسمِ إلا وهو معنَى  
من معاني النحو قد أُصِيبَ به موضعهُ ووُضِعَ في حقه أو عُوِّمِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ  
عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحَّةِ نظمٍ أو فسادهِ  
أو وُصِفَ بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وتلك الفسادِ وتلك المزيَّةِ وذلك  
الفضلِ إلى معاني النَّحوِ وأحكامه، ووجدتُه يدخلُ في أصلٍ من أصوله، ويتصلُ ببابٍ من  
أبوابه ، هذه جملةٌ لا تزداد فيها نظراً إلا ازدادت لها تصوُّراً، وازدادت عندك صحَّةً، وازدادت  
بها ثقةً، وليس من أحدٍ لأن يقولَ في أمر النَّظْمِ شيئاً إلا وجدتهُ قد اعترفَ لك بها أو ببعضها  
ووافقَ فيها. درى ذلك أو لم يدر "<sup>(٢)</sup>.

(١) دلالت الإعجاز (ص: ٢٢٢).

(٢) دلالت الإعجاز (ص: ٧٨).

## الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ

### أَسْبَابُ التَّحْوِيلِ وَأَعْرَاضُهُ فِي (دلائل الإعجاز).

لقد تحدث ابن جني عن أسباب التحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية حيث يقول: "فالمعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فأعرف ذلك... واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال" (١)، والتحول من البنية العميقة إلى السطحية لا يعني بالضرورة جودة السطحية وتدني العميقة، "ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده" (٢).

ويؤكد ابن جني على أن العربي مدركٌ لعملية التحول من البنية العميقة إلى البنية السطحية وكذلك النحاة العرب؛ حيث يقول: "باب في أن العرب قد أرادت من العلال والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها، يقول: "اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريبها منهجاً واحداً، تراعيه وتلاحظه، وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه" (٣).

ولقد حاول عبد القاهر الجرجاني تفسير هذه الظواهر التحويلية في مواضعها وأنواعها، وبعض هذه الأسباب والأغراض قد لا يطرد في كل موضع، وبعضها يُعلل لأكثر من سبب، ومن أسبابها:

١- وجود دليل في الكلام: يقول الجرجاني: "ومثل ذلك قولهم: إنما يحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه. إلى أشباه ذلك مما لا يُحصَى" (٤). وقوله: "ثم تحذف لعلمك أن السامع يعلم ما تريد" (٥) ويقول أيضاً: "ربما حُذف لفظاً وأريد معنى. وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه إلى سائر ما يتصل ببياب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي لا بُد منها.." (٦).

٢- كثرة الاستعمال: هذا التعليل لم نجده صراحة عند الجرجاني كما عند غيره من النحويين، وهو أكثر الأسباب التي يفسرون بها ظاهرة الحذف، فالجرجاني يرى أن كثيراً من أنواع الحذف سببه كثرة الاستعمال، ومن أمثلة ذلك قوله: "...حذف الخبر الذي هو "لنا" أو في الوجود كما حذف من (لا إله إلا الله) و(ما من إله إلا الله) فبقي: ولا تقولوا: آلهة ثلاثة ثم حذف المصوف الذي هو آلهة فبقي "ولا تقولوا ثلاثة". وليس في حذف ما قدرنا حذفه ما

(١) الخصائص (١١١/١).

(٢) الخصائص (١٢٥/١).

(٣) الخصائص (٢٣٧/١).

(٤) دلائل الإعجاز (ص ٢٦٨).

(٥) دلائل الإعجاز (ص ٢٨٥).

(٦) دلائل الإعجاز (ص ٤٤).



يَتَوَقَّفُ فِي صِحَّتِهِ . أَمَا حَذْفُ الْخَيْرِ الَّذِي قَلْنَا إِنَّهُ " لَنَا " أَوْ " فِي الْوُجُودِ " فَمَطْرَدٌ فِي كُلِّ مَا مَعْنَاهُ التَّوْحِيدُ وَنَفْيُ أَنْ يَكُونَ مَعَ اللَّهِ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ - إِلَهٌ " .<sup>(١)</sup>

٣- **الِإِجَازُ وَالِاخْتِصَارُ**: وهو من أهم الأسباب بل الأغراض في الظواهر التحويلية، فالعربية لغة إيجاز واختصار، وممّا يكثرُ في كلام العرب، ومن أمثلة ذلك قول الجرجاني: "فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدّم الشركاء واعتبره فإنه يُبْهَكُ لكثير من الأمور ويدلّك على عظم شأن النظم وتعلّم به كيف يكون الإيجاز به وما صورته، وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولت مع تركه لم يحصل لك واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً".<sup>(٢)</sup> ويقول: "وتراهم على لسان واحد في أن المجاز والإيجاز من الأركان في أمر الإعجاز"<sup>(٣)</sup>.

٤- **الْحَذْفُ لِأَسْبَابٍ قِيَاسِيَّةٍ عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ النَّحَاةُ**: والأمثلة والشواهد على ذلك كثيرة، ومن ذلك حذف المفعول حيث يقول الجرجاني: "وليس لنتائج هذا الحذف أعني حذف المفعول نهاية فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى لطائف لا تُحصى"<sup>(٤)</sup>.

٥- **الْعِلْمُ بِالْمَحذُوفِ**: قد يكون العلم بالمحذوف سبباً للحذف وغيره من الظواهر التحويلية في الجملة؛ بحيث لا يحتاج إلى ذكره، ومن ذلك قول الجرجاني في الدلائل: "...ثم تحذف لعلمك أن السامع يعلم ما تريد"<sup>(٥)</sup>.

٦- **الزِيَادَةُ لِلتَّأَكِيدِ**: قد تزداد بعض الحروف في القرآن، وليست الزيادة إلا لتحقيق غرض التوكيد والتوثيق، ومن ذلك قوله: "وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل: والذين لا يشركون ربهم أو برّبهم لا يشركون لم يفد ذلك"<sup>(٦)</sup>.

ومن ذلك قوله أيضاً: "...وأما جعلها إذا جُمعَ بينها وبين اللام نحو: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ لِلْكَلامِ مع المُنْكَرِ فَحَيٌّ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكلامُ مع المُنْكَرِ كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَى التَّأَكِيدِ أَشَدَّ، وَذَلِكَ أَنَّكَ أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَى الزِيَادَةِ فِي تَثْبِيْتِ خَبْرِكَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مِنْ يَدْفَعُهُ وَيُنْكَرُ صِحَّتَهُ"<sup>(٧)</sup>.

٧- **تجويد المعنى**: يحرص الجرجاني على جلاء المعنى ووضوحه، لذلك نجده يقول: "وإذ قد عرّفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ فاعلم أنّ ذلك سبيله في كل شيء فما من اسم أو فعل تجده قد حُذِفَ ثم أُصِيبَ به موضعه وحُذِفَ في الحال يُبْغِي أَنْ يُحذَفَ فِيهَا إِلَّا وَأَنْتَ تَجِدُ حذْفَهُ هُنَاكَ أَحْسَنَ مِنْ ذِكْرِهِ وَتَرَى إِضْمَارَهُ فِي النَفْسِ أَوْلَى وَأَنْسَ مِنَ النُّطْقِ بِهِ"<sup>(٨)</sup> ويقول

(١) دلائل الإعجاز (ص ٢٨٥).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ٢٢٢).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ٣٧٩).

(٤) دلائل الإعجاز (ص ١٣٢).

(٥) دلائل الإعجاز (ص ٢٨٥).

(٦) دلائل الإعجاز (ص ١١٦).

(٧) دلائل الإعجاز (ص ٢٥١).

(٨) دلائل الإعجاز (ص ١٢٦).

أيضاً: "تَعْلَمُ أَنَّكَ لَمْ تَجِدْ لِحَذْفِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا النَّحْوِ مِنَ الرَّوْعَةِ وَالْحُسْنِ مَا وَجَدْتَ إِلَّا لِأَنَّ فِي حَذْفِهِ وَتَرْكِ ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ وَأَنَّ الْغَرَضَ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى تَرْكِهِ"<sup>(١)</sup>.

٨- العناية والاهتمام: حيث يقول الجرجاني: "واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام. قال صاحب "الكتاب" وهو يذكرُ الفاعلَ والمفعولَ: "كأنهم يقدمون الذي بيئته أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يُهمَّانهم ويُعنيانهم"<sup>(٢)</sup>.

٩- تحقيق فوائد معنوية: يقول الجرجاني: "وليس لنتائج هذا الحذف؛ أعني: حذف المفعول، نهاية فإنه طريقٌ إلى ضروبٍ من الصنعة، وإلى لطائفٍ لا تُحصى"<sup>(٣)</sup>. ويقول: "وكلُّ ما زاد على جزءي الجملة أن يكون زيادةً في الفائدة"<sup>(٤)</sup>. ويقول أيضاً: "فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثيرٍ من الكلام أنه قد اختصَّ بفائدةٍ لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كلِّ شيءٍ وكلِّ حال"<sup>(٥)</sup>.

وبعد، فقد تعددت الأسباب والأغراض التي أدت إلى وقوع الظواهر التحويلية التي درسها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، وذكرتُ منها طرفاً يسيراً.

وممَّا سبق يتضح لنا أن الجرجاني قد درس كثيراً من القواعد التحويلية -والمقام لا يتسع للمزيد- قبل ما يزيد عن ألف سنة قبل أن تظهر المدرسة التوليدية التحويلية في القرن العشرين الميلادي، وعليه فإنَّ "العقل العربي مارس كل ألوان الاجتهاد وأنواعه، وبعض هذه الاجتهادات كانت حريةً بالتطوير والإثراء، وليس التَّجاهل والاحتقار"<sup>(٦)</sup>، ولذلك "فكُلُّ مُعطيات علم اللغة كما طوره - تشومسكي - لم تكن فتحةً جديداً، وكان يجب ألا تكون كذلك، بالنسبة للمثقف العربي لو أنه في حماسه للتحديث وانبهاره بمُنجزات العقل الغربي لم يتجاهل تراثه العربي"<sup>(٧)</sup>.

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٣٢).

(٢) الكتاب (٣٤/١)، ودلائل الإعجاز (ص: ٩٦).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١٣٢).

(٤) دلائل الإعجاز (ص: ٣٨٧).

(٥) دلائل الإعجاز (ص: ٩٩).

(٦) حمودة، عبد العزيز، المرايا المقفرة، ط عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م (ص ٢٤٧).

(٧) المرايا المقفرة (ص ٢٥٧).

## الْخَاتِمَةُ وَأَهْمُ النَّتَائِجِ:

تَوَصَّلْتُ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّتَائِجِ، مِنْ أَهْمِهَا:

١. تَعَدَّدَتْ مَظَاهِرُ التَّحْوِيلِ وَأَنْمَاطُهُ التَّرَكِيبِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةُ فِي دَلَائِلِ الإِعْجَازِ لِعَبْدِ القَاهِرِ الجِرْجَانِيِّ؛ مِمَّا يُبْرَهُنُ وَيُوكِّدُ تَفَوُّقَ العَقْلِ العَرَبِيِّ فِي الدَّرْسِ النُّحْوِيِّ.
٢. اِهْتَمَّ الجِرْجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ بِدِرَاسَةِ الأَجْزَاءِ الأَسَاسِيَّةِ المُكوِّنَةِ لِلتَّرَاكِيْبِ مِنْ فِعْلٍ، وَاسْمٍ، وَحَرْفٍ، وَمَا لَهَا مِنْ وَطَائِفٍ لُغَوِيَّةٍ فِي تَكْوِينِ الجُمْلَةِ، وَمَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنْ ظَوَاهِرٍ شَتَّى؛ مِثْلُ: التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَالحَدْفِ وَالدُّكْرِ، وَغَيْرِهَا.
٣. كَلَّ أَدَاةً تَدْخُلُ التَّرَكِيبَ تُعَدُّ عَضْرًا تَحْوِيلِيًّا يَنْقَلُ العِبَارَةُ إِلَى مَعْنَى جَدِيدٍ؛ تُصْبِحُ الجُمْلَةُ مَعَهُ تَحْوِيلِيَّةً مُفِيدَةً لِمَعْنَى آخَرَ. فزِيَادَةُ المَبْنِيِّ يَنْبَعُهَا زِيَادَةُ فِي المَعْنَى.
٤. تَنَاقَلَ الجِرْجَانِيُّ ظَاهِرَةَ الحَدْفِ بِصُورِهَا المُخْتَلِفَةِ، وَوَجَدْنَا فِي كِتَابِهِ مَا يُوكِّدُ ذَلِكَ، وَأَمَثَلُهَا فِي كِتَابِهِ وَافِرَةٌ.
٥. اِهْتَمَّ الجِرْجَانِيُّ بِدِرَاسَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ، فَهِيَ مِنْ أَكْثَرِ الظُّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ الَّتِي حَظِيَّتْ بِاهْتِمَامِ اللُّغَوِيِّينَ وَالبَلَاغِيِّينَ العَرَبِ العَلِيِّ السَّوَاءِ؛ لِمَا لَهَا مِنْ دَوْرٍ مُهِمٍّ فِي أَدَاءِ المَعْنَى بِالصُّورَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا المُتَكَلِّمُ، بِحَيْثُ يَقَعُ عِنْدَ المَخَاطَبِ أَحْسَنَ مَوْقِعٍ.
٦. أَكَّدَ البَحْثُ التَّشَابُهَ الكَبِيرَ بَيْنَ آرَاءِ عَبْدِ القَاهِرِ الجِرْجَانِيِّ وَفِكرِهِ وَأَهْمِ أَفْكَارِ الدَّرْسِ اللُّسَانِيِّ الحَدِيثِ، مُتَمَثِّلًا فِي النُّظَرِيَّةِ التَّوَلِيدِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ فِي المَفَاهِيمِ الأَسَاسِيَّةِ لَهَا.
٧. هَذَا التَّشَابُهَ بَيْنَ الأَفْكَارِ وَالنُّظَرِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ يُوكِّدُ أَنَّ هُنَاكَ قَوَاعِدَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ كُلِّ لُغَاتِ البَشَرِيَّةِ تُوكِّدُ عَالَمِيَّةَ اللُّغَةِ؛ كَمَا نَادَى بِهِ شُؤْمُسُكِي.
٨. تَنَوَّعَتْ الأَسْبَابُ الدَاعِيَّةُ إِلَى التَّحْوِيلِ مِنَ البِنْيَةِ العَمِيقَةِ إِلَى البِنْيَةِ السُّطْحِيَّةِ لَدَى عَبْدِ القَاهِرِ الجِرْجَانِيِّ فِي دَلَائِلِ الإِعْجَازِ، كَمَا تَنَوَّعَتْ الأَعْرَاضُ المَتَحَقِّقَةُ مِنْ هَذَا التَّحْوِيلِ أَيْضًا.
٩. أَكَّدَ البَحْثُ أَهْمِيَّةَ دِرَاسَةِ التَّرَاثِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ بِالإِسْتِعَانَةِ بِمَنْجَزَاتِ اللُّسَانِيَّاتِ الحَدِيثَةِ؛ الأَمْرُ الَّذِي يَقْطَعُ الشُّكَّ بِالبَاقِيْنَ فِي الدَّوْرِ الفَاعِلِ الَّذِي لَعِبَهُ النِّحَاةُ وَاللُّغَوِيُّونَ العَرَبِ فِي تَطَوُّرِ الدَّرْسِ اللُّسَانِيِّ الحَدِيثِ.
١٠. يَشْدُدُ البَحْثُ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّوَافُقَ اللُّغَوِيِّ بَيْنَ الشَّرْقِ وَالعَرَبِ يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي كُلِّ المَجَالَاتِ العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ لَوْ أَرَادَ الطَّرْفَانِ ذَلِكَ، حَيْثُ يَقُولُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا<sup>١</sup> إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ<sup>٢</sup> إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

والله الموفق والمستعان وهو يهدي السبيل ،،،

## المصادر والمراجع

### - القرآن الكريم:

١. أنمة النحاة في التاريخ، محمد محمود غالي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
٢. أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة/جدة.
٣. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
٤. أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.
٥. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
٦. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨م.
٧. إعراب القرآن، للنحاس، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
٨. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٩. الأسنوية التوليدية التحولية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، لميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
١٠. إنباه الرواه، للقطبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٢. أنظمة الربط في العربية، حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٣. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.
١٤. البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس فضل، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط١٠، ٢٠٠٥م.
١٥. البنى التركيبية للأمثال العامية، دراسة وصفية تحليلية، علاء الحمزاوي، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.
١٦. تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.
١٧. التحويل في النحو العربي، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٨م.
١٨. تشومسكي فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

١٩. التعريفات، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.
٢٠. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، ط١، ١٩٩٦م.
٢١. الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٢. الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، عدد(٢) ديسمبر ١٩٩٣م..
٢٣. الحذف والتقدير، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٢٤. الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
٢٥. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة للطباعة والنشر الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٩٦م.
٢٦. الخصائص؛ لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط٤.
٢٧. دراسات لغوية، لمحمد علي الخولي، دار العلوم ، الرياض، ١٩٨٢م.
٢٨. الدرس النحوي في القرن العشرين، لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
٢٩. دلالات الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا ، ط دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٨ م ، وتحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٣٠. الربط وأثره في التراكيب العربية، حمزة النشرتي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام السابع عشرة، العددان السابع والستون والثامن والستون، رجب - ذو الحجة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣١. الرد علي النحاة، لابن مضاء الأندلسي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٣٢. سر صناعة الإعراب؛ لابن جني ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ١٩٨٥ م .
٣٣. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، وبدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م
٣٤. شرح التصريح على مضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٥. شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
٣٦. شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٧. شرح قطر الندى؛ لابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١١٣٨٣هـ.
٣٨. الصحابي في فقه العربية، لابن فارس، نشر: محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٣٩. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٣هـ.
٤٠. ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية؛ سيد رزق الطويل، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الأول، سنة ١٩٨٣م.
٤١. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٤٢. ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، دكتوراه لطف الجندي، دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٠م.
٤٣. علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
٤٤. فوات الوفيات، لصالح الدين محمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.
٤٥. في علم اللغة، غازي طليمان، دار طلاس للطباعة، ط٢، دمشق، ٢٠٠٠م.
٤٦. في نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
٤٧. قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دار الفلاح للتوزيع والنشر، الأردن، ١٩٩٩م.
٤٨. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط دار الجيل، بيروت.
٤٩. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
٥٠. لسان العرب؛ لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٥١. اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٥٢. اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٥م.
٥٣. اللسانيات: النشأة والتطور، أحمد مؤمن، دار المطبوعات الجامعية، الرباط، ٢٠٠٥م.
٥٤. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
٥٥. محاضرات في علم اللغة الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥م.

٥٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي، مراجعة: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٥٧. المرايا المقعرة، عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١م.
٥٨. المصباح المنير؛ للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٩. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وزميليه، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، القاهرة.
٦٠. معجم الأديباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٦١. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧م.
٦٢. معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.
٦٣. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وزميله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٦٤. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٦٥. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
٦٦. المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٦٧. من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٦٨. المنصف؛ لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩هـ.
٦٩. موصل الطلاب، لخالد الأزهرى، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
٧٠. نتائج الفكر في النحو، للسهيلى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٧١. نحو الجمل، عبد العزيز محمد يوسف الهادي، تحقيق: الدكتور مختار بو عناني، الفجر الكتابة والنشر، ١٩٩٤م.
٧٢. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
٧٣. نظرية تشومسكى اللغوية، جون ليونز، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.
٧٤. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

Blachere: Grammaire de l arabe classique, Paris 1994

